«3 مفاتيح» لاستخراج «المراجعة الخامسة» من «صندوق النقد»

«المركزى» يضبط «إيقاع الاقتصاد» على «نغمة أسعار الفائدة»

«تحويلات المصريين بالخارج» تنقذ حصيلة مصر من النقد الأجنبى

بشائر إيجابية تدفع مؤشر البورصة للانطلاق نحو 35 ألف نقطة

البورصجية

أسسها سامح عارف عام ٢٠٠٧

www.alborsagia.news

http://www.alborsagia.com

السنة الخامسة عشرة
الاصدار الثانى - العدد ٣٦٠
الأحد
١١ مايو ٢٠٢٥
١٣ ذو القعدة ١٤٤٦
الثمن ٣جنيهات

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

النقابة العامة للعاملين بالصحافة تكرم الصحفية «نيفين ياسين»

كرّمت النقابة العامة للعاملين بالصحافة والطباعة والإعلام والثقافة والآثار، برئاسة الكاتب الصحفى مجدى البدوي، الكاتبة الصحفية نيفين ياسين،رئيس تحرير جريدة البورصجية ومدير تحرير الوفد ...وذلك تقديراً لعطائها المتميز ودورها الإيجابى فى دعم قضايا العمل والعمال.

وأكدت النقابة خلال حفل التكريم أن هذا التقدير يأتى فى إطار دعمها للمؤسسات الإعلامية والصحفيين الذين يساهمون بفاعلية فى إلقاء الضوء على قضايا العمال، ويقفون بجانب حقوقهم من خلال تغطيات مهنية مسؤولة تعكس نبض الشارع العمالى وتخدم الصالح العام.

ويُعد هذا التكريم اعترافًا بجهود الصحفية نيفين ياسين فى تطوير المحتوى الاقتصادى والاجتماعي، وسعيها المستمر لتعزيز الحوار بين الأطراف الإنتاجية وتسليط الضوء على المبادرات الوطنية ذات الصلة بقضايا العمال والتنمية المستدامة.

البورصجية
جريدة إسبوعية اقتصادية
تصدر عن شركة الماسة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
بترخيص من المجلس الأعلى للصحافة

رئيس التحرير
نيفين ياسين

رئيس التحرير التنفيذى
عبدالقادر إسماعيل

ديسك مركزى
كريمة سلام- رأفت كمال

اخراج وتنفيذ
عصام حسنى
محمود طلعت
عبد الصبور حسن

هيئة التحرير
سحر عبدالغنى
ليلى أنور - خالد خليل
أحمد عبدالمنعم - أسامة محمد
عبدالعزيز عمر - عادل حسن
صفاء أرناؤوط - محمود نبيل
عبد الفتاح فتحي
محمد التهامى - حنان نبيل
دعاء سيد - ياسر جمعة -
محمد ربيع -حنان محمد -
منال عمر

المراجعة اللغوية
عمر عبدالعزيز

صدر العدد الأول بتاريخ
٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨
العنوان
٦ ش - مديرية الأوقاف - الدقى - جيزة
تليفاكس: ٣٧٤٩٣٦٩٠
التجهيزات الفنية بجريدة البورصجية
«توزيع مؤسسة دار التحرير» الجمهورية

ارتفاع كبير فى التكاليف واستياء بين الحجاج والشركات..

البرامج السياحية وتذاكر الطيران تقطع السبيل إلى الحج

كتب – عبد الفتاح فتحي:

مع اقتراب انطلاق أولى رحلات موسم الحج لعام ١٤٤٦هـ/٢٠٢٥، يشهد موسم الحج هذا العام ارتفاعًا ملحوظًا فى تكاليف البرامج السياحية وأسعار تذاكر الطيران فى السوق المصري، مما أثار حالة من القلق والاستياء بين الحجاج والشركات المنظمة على حد سواء.

يأتى ذلك فى ظل استقرار سعر الصرف وغياب أى متغيرات اقتصادية كبيرة، الأمر الذى دفع العديد من الأطراف للمطالبة بتوضيح أسباب هذه الزيادات غير المبررة واتخاذ إجراءات للحد من تأثيرها على المواطنين الراغبين فى أداء الفريضة.

وتنوعت برامج الحج السياحى هذا العام بشكل يعكس حرص وزارة السياحة والآثار على تلبية احتياجات فئات مختلفة من المواطنين، إذ تم تقديم ثلاثة مستويات رئيسية من البرامج تختلف فى تكلفتها ونوعية الخدمات المقدمة. فعلى رأس القائمة يأتى برنامج الحج فئة الخمس نجوم، الذى يُعد الأعلى تكلفة، حيث بلغ سعر البرنامج فى المستوى (أ) نحو ٥٨٠ ألف جنيه، بينما انخفض فى المستوى (ب) إلى ٥٢٠ ألف جنيه. أما البرنامج الاقتصادى الذى يتم عبر الرحلات الجوية، فقد تراوحت أسعاره ما بين ٢٥٠ ألف جنيه فى المستوى (ج)، و٢٩٥ ألف جنيه فى المستوى (أ)، مرورًا بالمستوى (ب) بسعر ٢٧٥ ألف جنيه. وتضمن البرامج البرية بدورها خيارات بأسعار أقل نسبيًا، تراوحت بين ٢٢٥ ألف جنيه و٢٩٥ ألف جنيه حسب مستوى الخدمة، مع التأكيد على أن هذه الأسعار تشمل الإقامة والتنقل والخدمات الأساسية داخل المملكة، لكنها لا تشمل تذاكر الطيران، التى يتم تحديدها بشكل منفصل من قِبل شركات الطيران.

ومع بدء الاستعدادات لانطلاق الرحلات، واجهت الشركات المنظمة مشكلات تتعلق بارتفاع أسعار تذاكر السفر. وكشفت شركات السياحة عن أن أسعار التذاكر تراوحت بين ٧٥ ألف جنيه للحج الاقتصادي، لتصل إلى ١٠٥ آلاف جنيه لبرامج الخمس نجوم خلال أوقات الذروة. وصرّحت شركات عدة بأن هذه الأسعار مبالغ فيها، خاصة مع استقرار سعر الصرف الذى كان أحد الأسباب الرئيسية لارتفاع تكاليف الحج فى الأعوام السابقة.

وأبدى إبراهيم عليوة، عضو غرفة شركات السياحة، استياءه من الارتفاع غير المبرر لأسعار التذاكر، مؤكدًا أن الشركات طالبت بعقد اجتماع عاجل مع ممثلى شركات الطيران للوقوف على أسباب هذه الزيادة ومحاولة إيجاد حلول مناسبة. وأضاف محمد عابد، عضو الغرفة، أن أسعار التذاكر تختلف حسب الشركة وخط السير والتوقيت، وتتراوح بشكل عام بين ٥٠ و٩٠ ألف جنيه، اعتمادًا على نوع البرنامج ومستوى الخدمة.

الأزمة لم تقتصر على أسعار الطيران فحسب، بل أُثيرت أيضًا عدة قضايا أخرى، من بينها العقوبات والغرامات غير المسبوقة التى فرضتها وزارة السياحة على الشركات المنظمة هذا العام، إلى جانب الإجراءات المشددة من الجانب السعودى للحد من «الحج غير النظامي». وقد طالبت شركات السياحة مجلس إدارة غرفة شركات السياحة بالتحرك العاجل لمواجهة هذه التحديات وحماية حقوق أعضائها، لا سيما فيما يتعلق بالالتزامات المالية الجديدة.

وفى ظل هذه الأزمات، أطلقت غرفة شركات السياحة حملة توعوية عبر منصاتها على مواقع التواصل الاجتماعى للتحذير من مخاطر رحلات «الحج غير النظامي» التى تنظمها كيانات غير معتمدة قانونيًا باستخدام تأشيرات غير مخصصة للحج. تأتى هذه التحذيرات بالتزامن مع إجراءات مكثفة من وزارة الداخلية المصرية لضبط الكيانات الوهمية التى تروج لتنظيم رحلات مخالفة للضوابط المعتمدة.

من جانبها، شددت السلطات السعودية على فرض غرامات تصل إلى ١٠٠ ألف ريال سعودى على أى شخص يؤدى الحج دون تصريح أو يحاول دخول مكة والبقاء فيها خلال موسم الحج بدون إذن رسمي، إضافة إلى منع دخوله المملكة لمدة تصل إلى ١٠ سنوات. كما أوقفت المملكة إصدار التأشيرات منذ منتصف مارس الماضى كإجراء احترازى لضبط تنظيم الموسم.

وعلى الرغم من التحديات، تواصل وزارة السياحة والآثار استعداداتها لتسيير أولى رحلات الحج السياحي، حيث طالبت غرفة شركات ووكالات السفر الشركات المنظمة بسرعة تسليم جوازات سفر الحجاج والمستندات المطلوبة لضمان إنهاء كافة الإجراءات الأمنية والإدارية فى الوقت المناسب.

ويصف مراقبون موسم حج ٢٠٢٥ بأنه واحد من أكثر المواسم تنظيمًا وصرامة من حيث الضوابط، فى محاولة لضمان سلامة الحجاج وتقديم خدمات تليق بالشعيرة المقدسة، وسط مطالبات مستمرة بضبط أسعار التذاكر وتخفيف الأعباء المالية على المواطنين.

أكثر من 100 مصنع مهددة بالتوقف..

خفض الفائدة «علاج» شركات الأدوية من «داء» الديون

تقرير: محمد دسوقي

تحملت شركات تصنيع الأدوية فى مصر أعباء مادية ثقيلة، جراء ارتفاع أسعار الفائدة من خلال دورة التشديد النقدي، على مدار ٤ سنوات، تزامنت مع تحرير سعر صرف الدولار، ما أدى إلى تآكل الأرباح وتضخم تكاليف استيراد المواد الخام وتحديث الآلات والماكينات.

وكررت شعبة الدواء بالغرف التجارية، مناشداتها بسرعة التدخل لإنقاذ قطاع صناعة الدواء، من شبح التوقف أو الغلق بسبب إجراءات هيئة الدواء وارتفاع معدل الفائدة فى البنوك.

وكشفت عن مواجهة أكثر من ١٠٠ مصنع جديد ومصانع تحت الإنشاء تحديات تهدد بتوقفها وعدم القدرة على الاستمرار فى نشاطها، بظل معاناة القطاع من أزمة فى توافر السيولة النقدية، واللجوء إلى البنوك لتدبير النفقات التشغيلية بفوائد تتخطى ٣٢٪.

وحملت مناشدات شعبة الدواء، تحذيرا من توقف القطاع أو غلق معظمه، وسقوطه تحت رحمة الكيانات الكبرى وزيادة الاحتكار، ما ينعكس على ارتفاع فى سعر الدواء، وزيادة الأعباء على المواطن.

وساهم قرار تحريك أسعار الأدوية بنسب متفاوتة فى إنقاذ الصناعة من دوامة الديون وانخفاض هامش الربح، وتراجع الإنتاجية، كما جاء قرار البنك المركزى بتخفيض الفائدة ٢,٢٥٪، على الإيداع والإقراض إلى ٢٥٪ و٢٦٪، ليفتح أبواب الأمل أمام قطاع الأدوية المصرى فى العودة إلى مسار النمو.

وقال الدكتور محمد ربيع، عضو المجلس التصديرى للصناعات الطبية، إن قرار تخفيض أسعار الفائدة قرار صائب جدا، موضحا أن أسعار الأدوية مسعرة جبريا، ما يعنى أن أى تخفيض فى الفائدة يقلل التكاليف ويعزز هوامش الربح.

وأضاف أن شركات الأدوية تعمل مع البنوك، وتفتح اعتمادات مصرفية، لاستيراد ماكينات إنتاج أو مواد خام، مشيرا إلى أن التوقعات إيجابية بعد خفض الفائدة، خصوصا أن معدل التمويل لشركات الأدوية بلغ ٣٢٪.

وأكد أن تسعير الدواء جبريا يحمل شركات الأدوية خسائر على العديد من الأصناف، رغم التزامها بإنتاجها، وتحميل خسائرها على الأصناف المجزية، خشية أى إجراء عقابى من هيئة الدواء.

ورأى أن مواصلة مسار التيسير النقدي، بخفض الفائدة بحدود ٨٪ خلال العامين الحالى والمقبل وصولا إلى معدل ٢٠٪، يعزز قدرة قطاع الأدوية على الإنتاج والتوسع فى المجال الصناعي.

وكانت شعبة الأدوية بالغرف التجارية، كشفت عن إنتاج أدوية بقيمة ٢١٥ مليار جنيه، خلال العام الماضى ٢٠٢٤، تغطى ٩٢٪ من احتياجات السوق.

تساهم فى ترشيد الاستهلاك ..

العدادات الفلكية.. «رادار» كشف سرقة الكهرباء من «عامود النور»

كتب: كريم عاطف

عانت الدولة فى السنوات الماضية من أزمة فقد وسرقات التيار الكهربائى التى كانت تحدث فى بعض المحافظات، مما كان يجبرها بوضع خطط لترشيد استهلاك الطاقة، لتوفيرها فى المناطق الأكثر احتياجا لها .

وبسبب خطط الدولة لترشيد استهلاك الطاقة فى السنوات الماضية، كانت تلجأ لفصل التيار الكهربائى وتخفيض الإنارة على شبكة الطريق ومنها الطريق الدائرى والدائرى الأوسطى عدا مناطق الكبارى ومداخل المدن، وكان يتم الأعتماد على إضاءة المركبات لتحديد حارات المرور للطرق .

وفى خطوة جديدة نحو تحسين كفاءة استهلاك الكهرباء ومكافحة سرقات التيار، أعلنت شركة شمال القاهرة لتوزيع الكهرباء عن بدء تنفيذ خطة شاملة لتركيب عدادات فلكية على أعمدة الإنارة العامة فى نطاق عملها.

وتعتبر العدادات الفلكية «Astronomical Timers» هى أجهزة إلكترونية تبرمج لتحديد مواعيد تشغيل وفصل التيار الكهربائى وفقا لتوقيتات شروق وغروب الشمس، وبخلاف التايمرات التقليدية تعتمد العدادات الفلكية على الإحداثيات الجغرافية للموقع وتقوم بضبط التوقيت يوميا تلقائيا، مما يضمن تشغيل الإنارة العامة فقط فى الأوقات اللازمة.

وأوضح المهندس حسن البيلى رئيس الشركة، أن العدادات الجديدة ستقوم تلقائيا بفصل التيار الكهربائى نهارا وإعادته ليلا، وفقا لحركة الشمس، مما يساهم فى ترشيد استهلاك الكهرباء وتفادى الفقد غير المبرر للطاقة، و المساهمة فى تحقيق هدف الشركة بخفض نسبة الفقد الكهربائى الناتج عن السرقات من ٢٠٪ إلى ١٢٪.

وأكد البيلى أن الخطة تهدف إلى مكافحة واحدة من أكثر المشكلات التى تواجه قطاع الكهرباء، وهى سرقات التيار من أعمدة الإنارة العامة، كما أن هذه السرقات تكلف الدولة خسائر مالية جسيمة، سواء من خلال الاستهلاك غير المحسوب للطاقة، أو عبر الإتلاف المتكرر لمعدات الكهرباء نتيجة التعديات.

وأضاف البيلى أن الشركة بدأت بالفعل حصر أعمدة الإنارة التابعة للمحليات تمهيدا لتركيب العدادات الجديدة، مشيرا إلى أن العمل يتم بالتنسيق مع الجهات المحلية لضمان تغطية شاملة للمناطق الأكثر تعرضا للاستهلاك الزائد أو السرقات.

تنفيذ 5500 شهادة كربون ..

«بورصة المناخ» تعزز مكانة مصر الرائدة فى أسواق التمويل المستدام

كتب- حنان محمد:

أعلنت البورصة المصرية، تعديل اسم وشعار سوق الكربون الطوعى إلى «بورصة المناخ المصرية «Egyptian Climate Exchange – EGCX»، ليعكس استيعاب مزيد من الأدوات المالية داخل السوق بإتاحة التعامل على شهادات مصدر الطاقة، ويعكس أيضا توجها نحو امتداد جغرافى أوسع للسوق يبنى على محيطه الإفريقى لينفتح على الأسواق العالمية.

وذلك فى خطوة استراتيجية جديدة لتعزيز مكانة مصر كمركز إقليمى ودولى رائد فى أسواق التمويل المستدام، واستمرارا للتنسيق والتعاون الدائمين بين البورصة المصرية والهيئة العامة للرقابة المالية واتساقاً مع جهود الهيئة بتعديل اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال باعتبار شهادات مصدر الطاقة أداة مالية قابلة للتداول.

ويأتى تعديل الأسم والشعار ليكون أكثر تعبيرا عن طبيعة السوق، والتى تطمح أن تكون جسراً فعّالاً بين المشاريع البيئية والتمويل المسؤول والمستدام، بما يعزز من فرص التعاون الدولي، ويُرسّخ موقع مصر كفاعل رئيسى فى مستقبل الأسواق المستدامة على مستوى العالم.

ونفذت البورصة المصرية، سادس صفقة لتداول شهادات الكربون، بكمية بلغت ٥٠٠ شهادة، بسعر ١٠٠٠ جنيه للشهادة الواحدة، ليصل إجمالى عدد الشهادات التى تم تنفيذها منذ بدء التعاملات فى أغسطس ٢٠٢٤ إلى ٥٥٠٠ شهادة، فى إطار استراتيجية وطنية لتعزيز التمويل المستدام ومكانة مصر الإقليمية فى الاقتصاد الأخضر.

واستعرض خبراء سوق المال لـ«البورصجية»، تعريف شهادات الكربون، وما أهمية هذا السوق بالنسبة للاستثمار خاصةً بعد وصول عدد الشهادات التى نفذتها البورصة إلى ٥٥٠٠ شهادة حتى الآن.

من جانبه، قال أحمد مرتضى خبير سوق المال، إن سوق الكربون الطوعى هو سوق يتم فيه تداول ما يعرف بشهادات الكربون، وهى وحدات تمثل كمية معينة من الانبعاثات التى تم خفضها أو تجنبها نتيجة تنفيذ مشروع صديق للبيئة على عكس السوق الإلزامي، الذى تفرضه تشريعات البيئة، فإن السوق الطوعى يدار برغبة الأطراف فى تقليل بصمتهم الكربونية، إما لتحقيق أهداف الاستدامة الخاصة بهم، أو للاستفادة من فرص التمويل الأخضر.

وأكد أنه فى ظل التحديات المناخية المتزايدة التى تواجه العالم، أصبح التحول نحو الاقتصاد الأخضر ضرورة حتمية، وليس مجرد رفاهية تنموية ومن هذا المنطلق، جاءت خطوة مصر بإطلاق منصة سوق الكربون الأفريقى خلال قمة المناخ COP٢٧ كخطوة استراتيجية رائدة على مستوى المنطقة تهدف إلى تمكين الكيانات العاملة فى مختلف القطاعات من المساهمة الفعلية فى خفض الانبعاثات الكربونية، والاستفادة الاقتصادية فى الوقت نفسه من هذا الخفض وفتح اسوق جديدة للشركات الراغبة، وكانت منصة مصر لتداول الكربون هى الأولى من نوعها فى المنطقة.

وأشار إلى أن المنصة نفذت ٦ صفقات وتهدف المنصة التى أطلقتها مصر إلى تنظيم سوق طوعى يسمح للجهات المنتجة لخفض الانبعاثات، سواء من القطاع الصناعى أو الزراعى أو الطاقة أو إدارة المخلفات بالحصول على شهادات معترف بها وبيعها، ما يساعدهم على تعويض جزء من تكلفة التحول الأخضر وفى الوقت ذاته تتيح للشركات التى تواجه صعوبة فى خفض انبعاثاتها بسبب التكلفة أو القيود التكنولوجية وشراء هذه الشهادات لتعويض انبعاثاتها غير القابلة للتقليص.

ورأى أنه تكمن أهمية هذه الخطوة لمصر وأفريقيا فى إطلاق هذا السوق لا يعد فقط دعمًا للجهود الوطنية فى الحد من آثار التغير المناخي، لكنه يفتح الباب أمام الاستثمار الأخضر، ويضع مصر فى موقع القيادة إقليميًا فى ملف تمويل المناخ، كما يعزز التكامل مع الدول الأفريقية والدول الراغبة فى ذلك التى تملك فرصًا كبيرة فى مشروعات الطاقة المتجددة وإعادة التشجير وتحسين كفاءة استخدام الموارد، لكنها تفتقر إلى أدوات التمويل الحديثة مثل أسواق الكربون او للدول خارج القاره التى تريد الاستفادة من ذلك ويبلغ حجم السوق عالميًا.

وتابع أنه تشير التقديرات إلى أن القيمة الإجمالية لسوق الكربون العالمى تقارب التريليون دولار فى عام ٢٠٢٤، مما يعكس التوجه العالمى المتزايد نحو تسعير الكربون، كأداة رئيسية لمواجهة التغير المناخى لذا يجب على الحكومة زيادة الوعى لدى كثير من الشركات بمفهوم الكربون وتسعيره وتأهيل كوادر فنية مؤهلة لقياس الانبعاثات والتحقق منها كذلك تحدث التشريعات بشكل تدريجى يضمن عوامل الامان للمستثمرين ويشجع على الاستثمار بها.

من جهته أوضح حسام الغايش العضو المنتدب لشركة أوراق لإدارة الأصول أن شهادات الكربون هى أدوات مالية تستخدم لقياس وتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة وخاصًة ثانى أكسيد الكربون، وتستخدم هذه الشهادات فى سوق الكربون، حيث يمكن للشركات والمؤسسات شراء وبيع الشهادات لتقليل انبعاثاتها.

وأكد أن شهادات الكربون فى مصر هى جزء من جهود الدولة المصرية لتحقيق الاستدامة وتقليل الانبعاثات الكربونية ،حيث تم تدشين أول سوق طوعى لتداول شهادات خفض الكربون فى مصر، وهو خطوة هامة فى مسيرة مصر نحو تحقيق أهدافها البيئية.

ورأى أن أهداف شهادات الكربون فى مصر تتمثل فى تقليل الانبعاثات و تشجيع الشركات على تقليل انبعاثاتها الكربونية وتحسين كفاءتها، وأيضًا تعزيز الاستدامة ودعم جهود الدولة المصرية فى تحقيق الاستدامة وتقليل الأثر البيئى وكذلك تحفيز الاستثمار فى مشاريع طاقة متجددة.

وعن جهود الحكومة المصرية، أشار إلى أنها سعت لتدشين سوق الكربون الطوعى فتم تدشين أول سوق طوعى لتداول شهادات خفض الكربون فى مصر بمشاركة ٦ وزراء، مما يعكس التزام الحكومة المصرية بتحقيق أهدافها البيئية.

ورأى أن أهمية شهادات الكربون هو تحقيق الاستدامة، حيث تعتبر أداة مهمة فى تحقيق الاستدامة وتقليل الانبعاثات الكربونية، وكذلك دعم الاقتصاد حيث يمكن أن يساهم سوق الكربون فى دعم الاقتصاد المصرى من خلال جذب الاستثمارات وتحفيز النمو.

توقعات باستعادة المسار الصاعد للسوق..

بشائر إيجابية تدفع مؤشر البورصة للانطلاق نحو 35 ألف نقطة

كتب- محمد ربيع:

تشهد مؤشرات البورصة المصرية حالة من الزخم خلال جلسات الشهر الجاري، حيث رجح خبراء بأسواق المال أن يستعيد السوق المسار الصاعد خلال الجلسات المقبلة بفضل البيانات الإيجابية لاحتياطيات النقد الأجنبي، وتوصيف صندوق النقد للاقتصاد المصرى بـ «الجيد».

وكانت البورصة المصرية خالفت الأسواق العالمية، حيث سجلت مكاسب خلال أبريل الماضي، وصلت إلى أكثر من ٣٣ مليار جنيه، وذلك على الرغم من موجة الخسائر التى طالت أسواق المال والبورصات العالمية خلال الفترة الماضية مع تصاعد حدة حرب الرسوم الجمركية.

وتوقع الخبراء لـ«البورصجية» أن يشهد السوق زخمًا شرائيًا بقيادة المؤسسات المصرية خلال الفترة القادمة، بدعم قوة الأسهم القيادية، ومع استمرار شهية المستثمرين نحو المخاطرة رغم استمرار الضبابية التى سببتها الحرب التجارية الجارية بين أمريكا والصين.

أنباء إيجابية تدعم المؤشرات

وأكد محمد عبدالهادي، خبير أسواق المال، أن الأنباء الإيجابية المرتبطة بالشركات العقارية المقيدة فى البورصة، خاصة تلك التى تعتزم تنفيذ مشروعات كبرى خلال الفترة المقبلة، ساهمت فى دفع المؤشر الرئيسى إلى هذه المستويات، إلى جانب تراجع تأثير تصريحات الرئيس الأمريكى دونالد ترامب، وهدوء الأوضاع نسبيًا، وهو ما انعكس على أداء البورصة الأمريكية ومن ثم البورصات فى المنطقة.

وأوضح «عبدالهادي» أن نتائج أعمال الشركات كانت من أبرز العوامل الداعمة لصعود مؤشرات السوق، إلى جانب اتجاه وزارة المالية إلى إعادة النظر فى ضريبة الأرباح الرأسمالية وإمكانية استعادة ضريبة الدمغة، وهو ما اعتبره خبرًا إيجابيًا له تأثير واضح على أداء السوق، مشيرًا إلى أن القطاع العقارى هو أنشط القطاعات حاليًا بعد استفادته من خفض أسعار الفائدة والأخبار الداعمة، إلى جانب قطاعى الموارد المالية والبتروكيماويات.

وشدد خبير أسواق المال، على أن العوامل التى تدعم الارتفاعات الجيدة والمتواصلة لمؤشرات البورصة المصرية، تتمثل أساسا فى القرار الأخير للبنك المركزى المصرى بتيسير السياسة النقدية، بنسبة ٢,٢٤٪، الأمر الذى شكل دافعًا للمؤسسات نحو الشراء، مما أضاف مزيدًا من اندفاع السيولة نحو الأسهم القيادية.

الاحتياطى النقدى يمنح الثقة

فيما أكد سامح هلال، خبير أسواق المال، أن ارتفاع الاحتياطى النقدى الأجنبى لدى البنك المركزى لأعلى مستوياته يمنح الثقة للمستثمرين، ويؤكد قدرة الاقتصاد المصرى على جذب السيولة الأجنبية، إلى جانب خفض تكلفة التمويل وتعزيز النظرة الإيجابية للسوق المحلي.

وأشار «هلال» إلى أن استمرار النمو فى الاحتياطى النقدى قد يعيد ضخ السيولة فى الاقتصاد، سواء من خلال الاستثمار المباشر أو غير المباشر، لا سيما فى أدوات الدين التى لا تزال تقدم عوائد جذابة رغم سياسة خفض الفائدةن خاصة وأن مصر تُعد من أكثر الأسواق استقرارًا فى الوقت الحالى وسط الأوضاع العالمية المتقلبة.

ورجح خبير أسواق المال، استفادة سوق المال من الأخبار الإيجابية المحلية المتتالية مؤخرًا مما يعكس تحسنًا فى الرؤية المستقبلية، متوقعًا أن يختبر مؤشر «إيجى إكس ٣٠» مستوى ٣٤ ألف نقطة على المدى المتوسط وصولًا إلى ٣٥ ألف نقطة.

صعود المؤشرات

وتوقعت دعاء زيدان، خبيرة أسواق المال، أن استقرار سعر صرف الجنيه أمام العملات الأجنبية، واستقرار أداء أسواق المال العالمية يدعم صعود المؤشرات واستمرار الزخم الشرائى خلال الجلسات المقبلة، مشددًا على أن السوق يشهد اتجاهًا واضحًا للسيولة نحو قطاعات «العقارات، الأدوية، الدواجن».

وأكدت «زيدان» أن مؤشرات سوق المال المصرى تأثرت إيجابًا بقرار خفض أسعار الفائدة، ما شجع المؤسسات على التوسع فى شراء الأسهم، وأسهم فى ضخ مزيد من السيولة داخل السوق، متوقعة تحقيق الشركات مزيد من النمو فى الأرباح والمبيعات خلال الفترة المقبلة، مما يعزز من توقعات استمرار الأداء القوى للبورصة.

كما توقعت خبيرة أسواق المال، أن تسجل البورصة ارتفاع فى السيولة، خاصة بعد قرار تحويل الودائع الكويتية لدى البنك المركزى المصرى إلى استثمارات، ورجحت أن تشهد المؤشرات مزيد من الصعود مستقبلا، فى ظل اقتراب حسم الجدل حول ضريبة الأرباح الرأسمالية على السوق.

«الوادى العالمية للاستثمار» تتحول للخسارة

كشفت القوائم المالية لشركة الوادى العالمية للاستثمار والتنمية، عن العام الماضي، تحول الشركة من الربحية إلى الخسارة على أساس سنوي.

وأوضحت الشركة، أنها سجلت خسارة بلغت ١٣,٩١ مليون جنيه خلال ٢٠٢٤، مقابل أرباح بقيمة ١,٧١ مليون جنيه خلال الفترة المقارنة من ٢٠٢٣.

وتراجعت إيرادات الشركة خلال العام الماضى إلى ١,٨٦ مليون جنيه، مقابل ٢٦,٢٣ مليون جنيه فى العام السابق له الماضي.

وحققت شركة الوادى العالمية للاستثمار والتنمية، خسائر بقيمة ١٨,٧٥ مليون جنيه خلال الفترة من يناير حتى نهاية سبتمبر ٢٠٢٤، مقابل أرباح بلغت ٢,٩١ مليون جنيه خلال نفس الفترة من العام المنصرم.

وتراجعت إيرادات الشركة خلال التسعة أشهر إلى ١,٨٦ مليون جنيه، مقارنة بـ٢٠,٨ مليون جنيه خلال الفترة ذاتها من العام السابق.

ارتفاع أرباح «العالمية للاستثمار» 40% فى 3 شهور

أظهرت المؤشرات المالية المستقلة لشركة العالمية للاستثمار والتنمية، عن الربع الأول من العام الجاري، ارتفاع أرباح الشركة بنسبة ٤٠٪، على أساس سنوي.

وأوضحت الشركة، أنها سجلت صافى ربح بلغ ٢,٢٣ مليون جنيه خلال الفترة من يناير حتى نهاية مارس ٢٠٢٤، مقابل ١,٥٨ مليون جنيه خلال نفس الربع من العام الماضي.

وارتفعت إيرادات الشركة خلال الثلاثة أشهر الأولى من العام الجارى إلى ٤,٥٦ مليون جنيه، مقابل ١,١٨ مليون جنيه خلال نفس الفترة من ٢٠٢٤.

وحققت شركة العالمية للاستثمار والتنمية صافى ربح بلغ ١٠,٥ مليون جنيه خلال ٢٠٢٤، مقابل ٤,٣٤ مليون جنيه أرباحاً خلال العام السابق له ٢٠٢٣.

وتراجعت إيرادات الشركة المجمعة خلال العام الماضى إلى ٨,٧٦ مليون جنيه، مقابل ١٢,٧٩ مليون جنيه خلال ٢٠٢٣.

أرباح «أموك» تتجاوز مليار جنيه خلال 9 أشهر

كشفت المؤشرات المالية المجمعة لشركة الإسكندرية للزيوت المعدنية- أموك، خلال أول ٩ أشهر من العام المالى الجاري، ارتفاع أرباح الشركة بنسبة ٥٪، على أساس سنوي.

وأوضحت الشركة، أنها سجلت صافى ربح بعد الضريبة بلغ ١,١ مليار جنيه خلال الفترة من يوليو حتى نهاية مارس ٢٠٢٥، مقابل أرباح بلغت ١,٠٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى الماضي.

وارتفعت مبيعات الشركة خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالى الجارى إلى ٢٨,٣١ مليار جنيه، مقابل ٢٢,٧٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق له.

وعلى صعيد القوائم المالية غير المجمعة، ارتفعت أرباح الشركة المستقلة خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالى الجارى إلى ١,١٥ مليون جنيه، مقابل أرباح بقيمة ٩٨٣,٣٦ مليون جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى الماضي.

وحققت شركة الإسكندرية للزيوت المعدنية – أموك، عن النصف الأول من العام المالى الجاري، صافى ربح بلغ ٦٤١,٦٤ مليون جنيه منذ بداية يوليو حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٤، مقابل ٦٥٨,٨٨ مليون جنيه أرباحاً خلال الفترة نفسها من العام المالى السابق له.

وارتفعت مبيعات الشركة خلال الستة أشهر لتسجل ١٨,٢٤ مليار جنيه، مقابل ١٤,٢٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى الماضي.

وعن القوائم غير المجمعة، ارتفعت أرباح الشركة المستقلة خلال النصف الأول من الام الجارى إلى ٨١٢,٤٢ مليون جنيه، مقابل ٧٨٢,٠٣ مليون جنيه خلال الفترة نفسها من العام المالى السابق له.

«مايسترو» السياسة النقدية خلال 10 أعوام..

«المركزى» يضبط «إيقاع الاقتصاد» على «نغمة أسعار الفائدة»

تقرير خاص: ياسر جمعه

شهدت مصر خلال العقد الأخير (٢٠١٥ – ٢٠٢٥) تقلبات اقتصادية حادة، واختبارات صعبة فرضتها تطورات داخلية وأزمات عالمية غير مسبوقة. وبينما واجهت الدولة تحديات التضخم، وتقلبات أسعار الصرف، وانعكاسات جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية، برز دور البنك المركزى المصرى كمؤسسة سيادية نجحت فى إدارة السياسة النقدية بحنكة، مستخدمًا أداة أسعار الفائدة لضبط إيقاع الاقتصاد وتخفيف آثار الصدمات.

فأسعار الفائدة ليست مجرد أرقام تُعلن من حين لآخر فى بيانات رسمية؛ بل هى واحدة من أهم أدوات السياسات الاقتصادية، خاصة فى الدول النامية، وعلى مدار عشر سنوات، خاض البنك المركزى المصرى معارك عديدة مستخدمًا هذه الأداة، لتحقيق التوازن بين استهداف معدلات التضخم، دعم النمو، وضبط سوق الصرف.

ولعب البنك المركزى المصرى خلال هذه السنوات دورًا مزدوجًا: فنى وسيادي، فنى من حيث ضبط أدوات السياسة النقدية بكفاءة ومرونة، وسيادى من حيث الحفاظ على استقرار النظام المالي، ودعم قرارات إصلاحية جريئة كتحرير سعر الصرف وإعادة هيكلة منظومة الدعم والتمويل.

وأظهر البنك المركزى كفاءة عالية فى الموازنة بين التضخم والنمو، ونجح فى تجاوز فترات كان فيها التضخم مفرطًا دون الوقوع فى فخ الركود التضخمي، بل تمكن من إبقاء الاقتصاد فى حالة حركة، وإن كانت بطيئة أحيانًا.

ويبقى البنك المركزى المصرى حجر زاوية فى استقرار الاقتصاد الوطني، ورمزًا للثقة والانضباط وسط أمواج عالمية متلاطمة، ومع دخول مصر مرحلة جديدة من النمو والإصلاح، فإن استمرار هذه الرؤية النقدية المتزنة سيظل عاملًا حاسمًا فى دعم المستقبل، وجذب الاستثمار، ورفع كفاءة الاقتصاد الكلي.

فى عام ٢٠١٥، كانت أسعار الفائدة فى مصر تسجل مستويات متوسطة نسبيًا، حيث بلغ سعر الفائدة الأساسى نحو ٨,٧٥٪. إلا أن الأوضاع الاقتصادية كانت تُنذر بقدوم تحولات كبرى، فقد بدأت مؤشرات الضغط على الجنيه المصرى تظهر بشكل أكثر حدة، بينما كانت الاحتياطيات الأجنبية تتآكل فى ظل تراجع السياحة والاستثمارات، ما دفع الدولة إلى الشروع فى تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادى شامل.

نوفمبر ٢٠١٦ نقطة التحول الكبرى

فى واحدة من أهم اللحظات فى تاريخ الاقتصاد المصرى الحديث، قرر البنك المركزى فى نوفمبر ٢٠١٦ تحرير سعر صرف الجنيه المصري، وهو القرار الذى ترافق مع رفع أسعار الفائدة بنحو ٣٠٠ نقطة أساس دفعة واحدة، لتصل إلى ١٤,٧٥٪. الهدف آنذاك كان كبح جماح التضخم المتوقع نتيجة تحرير العملة، واحتواء الآثار النفسية على الأسواق.

لم يكن قرارًا سهلًا، لكنه كان ضروريًا. فقد تجاوز التضخم فى ٢٠١٧ نسبة ٣٠٪ فى بعض الشهور، ما استدعى من المركزى رفع الفائدة مجددًا إلى ١٨,٧٥٪، وهى من أعلى المستويات فى تاريخ البلاد.

تهدئة تدريجية من ٢٠١٨ حتى ٢٠١٩

ومع تراجع تدريجى لمعدلات التضخم وتحسن نسبى فى المؤشرات الكلية، بدأ البنك المركزى فى اتباع سياسة تيسير نقدى حذرة، حيث تم تخفيض أسعار الفائدة على مراحل، حتى وصلت إلى ١٢,٢٥٪ بنهاية ٢٠١٩، استهدف المركزى فى هذه الفترة دعم النمو الاقتصادى والاستثمار، خاصة فى ظل استقرار نسبى فى الأسواق المالية.

٢٠٢٠.. عام الوباء والمرونة النقدية

ومع تفشى جائحة كورونا، تحرك البنك المركزى سريعًا لحماية الاقتصاد من الركود حيث قرر فى مارس ٢٠٢٠ خفض أسعار الفائدة بشكل مفاجئ بمقدار ٣٠٠ نقطة أساس دفعة واحدة، فى خطوة جريئة أشادت بها المؤسسات الدولية وقد ساهم هذا القرار فى دعم السيولة فى السوق وتحفيز الأنشطة الإنتاجية، دون أن يؤدى إلى فلتان فى التضخم، بفضل سياسة رقابية متوازنة.

ودخل الاقتصاد المصرى مرحلة جديدة من التحدى مع اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية فى فبراير ٢٠٢٢، هذه الحرب لم تكن مجرد أزمة إقليمية، بل كانت نقطة تحول فى الاقتصاد العالمي، مع ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء، واضطراب سلاسل الإمداد، وزيادة الضغوط على عملات الأسواق الناشئة.

بالنسبة لمصر، كان الأثر مباشرًا وقويًا حيث ارتفع التضخم بسبب صعود أسعار القمح والزيوت والوقود، وتراجع صافى الاستثمارات الأجنبية فى المحافظ المالية نتيجة خروج الأموال الساخنة، ما أحدث ضغطًا جديدًا على الجنيه المصري.

وفى هذا السياق، عاد البنك المركزى إلى استخدام سلاح الفائدة مجددًا، حيث رفعها على مراحل طوال عامى ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، حتى وصلت إلى مستويات ١٩,٢٥٪ فى بعض الأوقات، كانت السياسة واضحة: الدفاع عن استقرار الأسعار، واحتواء التضخم الذى تخطى حاجز ٣٠٪ فى منتصف ٢٠٢٣، مع حماية ثقة المستثمرين المحليين والدوليين.

وساهمت الفائدة المرتفعة فى دعم الجنيه نسبيًا فى فترات التذبذب، وجذبت استثمارات فى أدوات الدين الحكومي، وساعدت على تقليل موجات الدولرة وحفظ الاستقرار النقدي.

وأتاح البنك المركزى حزمة من المبادرات التمويلية بأسعار فائدة مدعومة لدعم قطاعات مثل الصناعة، الزراعة، والسياحة، كانت هذه الخطوة بمثابة توازن ذكى بين حماية الاقتصاد الكلى ودعم الأنشطة الإنتاجية، خاصة فى ظل ظروف خارجية غير مواتية.

وحظى البنك المركزى المصرى بإشادة متكررة من مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولي، بسبب مرونته فى التعامل مع الأزمات، واعتماده على أدوات واضحة وفعالة لإدارة السيولة والأسعار، لم يكن المركزى فى موقع رد الفعل فقط، بل اتبع نهجًا استباقيًا، خاصة فى حالات الطوارئ مثل كورونا أو موجات التضخم المستوردة من الخارج.

مؤشرات التعافى فى عام ٢٠٢٤

مع حلول عام ٢٠٢٤، بدأت مؤشرات التعافى الاقتصادى العالمى تظهر تدريجيًا، وإن كانت بوتيرة بطيئة بسبب استمرار التوترات الجيوسياسية وارتفاع أسعار الطاقة عالميًا. واتخذ البنك المركزى مجموعة من الإجراءات لتعزيز استقرار الأسواق واحتواء التوقعات التضخمية.

ففى بداية ٢٠٢٤، كانت أسعار الفائدة لا تزال عند مستويات مرتفعة تتجاوز ٢٠٪، وهو ما تطلب تدخلًا محسوبًا من قبل البنك المركزي. وبالفعل، ومع تراجع نسبى فى معدلات التضخم – التى هبطت من ٣٠٪ إلى ١٧٪ بنهاية ٢٠٢٤ – بدأ المركزى فى خفض تدريجى ومدروس للفائدة، بما يحافظ على التوازن بين الاستقرار النقدى وتحفيز الاقتصاد.

وفى فبراير ٢٠٢٥، اتخذ المركزى قرارًا بخفض سعر الفائدة الأساسى بمقدار ٢٠٠ نقطة أساس، فى إشارة واضحة إلى ثقته فى تحسن المؤشرات الكلية، لا سيما بعد ارتفاع الاحتياطى النقدي، وتحسن سعر صرف الجنيه، وعودة التدفقات الاستثمارية المباشرة وغير المباشرة.

وبعيدًا عن الأرقام والمؤشرات، فإن قوة البنك المركزى المصرى خلال السنوات العشر الماضية تجلت فى استقلالية قراره، وقدرته على المواءمة بين أدوات السياسة النقدية والظروف الاقتصادية، مع الحفاظ على التواصل الفعّال مع المجتمع المالي.

وعلى مدار ١٠ سنوات، أثبتت التجربة المصرية فى إدارة أسعار الفائدة أنها ليست مجرد استجابة للأرقام، بل انعكاس لنهج متكامل فى إدارة الاقتصاد الكلى تعامل البنك المركزى المصرى مع أصعب الظروف: تحرير سعر الصرف، أزمات خارجية، تضخم مستورد، وجائحة عالمية، وفى كل محطة، كانت القرارات النقدية تُصاغ بحذر، تُعلن بشفافية، وتُنفذ بثبات.

إن سياسة رفع أو خفض الفائدة لم تكن يومًا شعبوية أو انعكاسًا للضغط السياسي، بل كانت دائمًا قائمة على قراءة موضوعية للمؤشرات، وتقدير مدروس لمصلحة الاقتصاد فى المدى القصير والطويل، وهذا تحديدًا ما أكسب البنك المركزى مصداقية محلية ودولية، عززت من قدرة الدولة على الحصول على تمويل خارجي، والحفاظ على ثقة المستثمرين.

«التعمير والإسكان» يشارك فى رعاية الملتقى التوظيفى للجامعة الألمانية

شارك بنك التعمير والإسكان فى رعاية الملتقى التوظيفى الذى نظمته الجامعة الألمانية بالقاهرة والمنعقد خلال الفترة من (٣-٤) من مايو الجاري، والذى يهدف إلى تعريف حديثى التخرج والباحثين عن فرص وظيفية بمتطلبات سوق العمل وتقديم أحدث الفرص الوظيفية التى تسهم فى تحقيق تطلعاتهم المهنية وتفتح أمامهم آفاقاً جديدة نحو مستقبل وظيفى واعد.

وتأتى مشاركة بنك التعمير والإسكان فى رعاية هذا الملتقى فى إطار إيمانه بأهمية إعداد كوادر بشرية مؤهلة قادرة على تلبية متطلبات سوق العمل، من خلال دعم طلاب الجامعات وحديثى التخرج الأكفاء والموهوبين وتأهيلهم للمنافسةوبقوة فى المجال المهني، بالإضافة إلى تزويدهم بفرص تدريبية ووظيفية تمكنهم من بدء مسيرتهم المهنية بثقة وتميّز.

وتولى استراتيجية بنك التعمير والإسكان للفترة ٢٠٢٥-٢٠٣٠ أهمية قصوى لثروته البشرية باعتبارهم الركيزة الأساسية لتحقيق نجاحه المستدام، فمن أهم القيم التى يواصل البنك تطبيقها ضمن استراتيجيته الجديدة أن يصبح جهة العمل المفضلة من خلال مواصلة الاستثمار فى تطوير كوادره البشرية وخلق بيئة عمل إيجابية ومحفزة تدعم روح الفريق والابتكار، مع تقديم برامج تدريبية تسهم فى التطوير المستمر للموظفين فى كافة المجالات لتنمية واستغلال مهاراتهم لتحقيق أعلى مستوى من الكفاءة والانتاجية، مما يعزز من قدرة البنك على المنافسة بقوة فى السوق المصرفى المصري.

saib يوقع عقد رعاية مع 3 أبطال من لاعبى منتخب مصر للإسكواش

وقع بنك saib، عقد رعاية لعدد من لاعبى منتخب مصر المتميزين فى رياضة الإسكواش وهم، نادين الحمامى و محمد ناصر و سانا محمود، وتأتى الرعاية تحت مظلة برنامج (saib super athlete)، وذلك فى إطار حرص البنك على دعم الشباب المصرى فى كافة المجالات لاسيما الرياضية.

وجاء ذلك بحضور، طارق عبده نائب العضو المنتدب لقطاعات الأعمال والعمليات المصرفية، و عمرو نصير مساعد العضو المنتدب لقطاعات التجزئة المصرفية والفروع، وعمرو عثمان رئيس التسويق والإتصال المؤسسي، ومروة لبيب رئيس الإتصال المؤسسى والعلاقات الإعلامية، و أمينة لاشين، مسؤول التواصل الرقمي.

وأكد طارق عبده، إن الرعاية تعكس دور saib الريادى فى تعزيز مكانة مصر الرياضية وذلك من خلال دعم اللاعبين والأبطال المصريين المميزين فى الألعاب الرياضية المختلفة بهدف إعدادهم للمنافسة فى كافة البطولات المحلية والدولية، والتى ترفع أسم مصر فى المحافل الرياضة، والعمل على صناعة أجيال جديدة من الرياضيين قادرين على المنافسة القارية والأولمبية، من خلال توفير كافة المقومات والإمكانيات اللازمة لهم.

وأشار " عبده " إلى أن هذة الخطوة تعد جزءاً من استراتيجية بنك saib لدعم الشباب المصرى وتشجيعهم على التفوق فى مختلف المجالات الرياضية، حيث يعتبر مجال الشباب والرياضة أحد أهم المحاور الرئيسية التى يدعمها البنك نظراً لأهمية ممارسة الرياضة، لكون الشباب النواة الرائدة لتقدم الوطن.

وأوضح عمرو نصير مساعد العضو المنتدب لقطاعات التجزئة المصرفية والفروع، إن رعاية البنك لرياضة الإسكواش تأتى استمراراً لجهود البنك المتواصلة لدعم المواهب المصرية فى كافة المجالات خاصة فى المحافل الدولية، معرباً عن سعادته بمشاركة الاسكواش فى دورة الألعاب الأولمبية ٢٠٢٨ فى لوس أنجلوس.

وأكد "نصير" على اهتمام بنك saib برعاية ودعم الأبطال الرياضيين خاصة الناشئين، وتوفير كافة متطلباتهم فى ضوء تهيئة الأجواء والظروف المحيطة بهم لتحفيزهم لتحقيق المزيد من البطولات، لاسيما بعد الإنجازات التى حققتها رياضة الإسكواش المصرية خلال السنوات الماضية على المستوى الدولي.

CIB يقدم «قرض معبرى» لصالح «سوديك» بقيمة 2.45 مليار جنيه

وقّع البنك التجارى الدولى مصر CIB –البنك الرائد فى القطاع الخاص فى مصر– تسهيلًا ائتمانيًا فى صورة قرض معبرى بقيمة ٢,٤٥ مليار جنيه لصالح شركة السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار «سوديك» الشركة العقارية الرائدة والمتميزة فى السوق المصري، وذلك لتمويل العمليات الإنشائية لمشروع «June» فى الساحل الشمالي.

ويعد هذا التسهيل الائتمانى هو المرحلة الأولى ضمن الهيكل التمويلى للمشروع والذى يتبعه نموذج تمويلى شامل لتغطية تكاليف التطوير إلى جانب النفقات الأخرى المتعلقة بالمشروع بما يدعم الجدول الزمنى المتسارع لتسليم المشروع، حيث أنه من المتوقع بدء عملية تسليم الوحدات فى النصف الثانى من عام ٢٠٢٥.

مشروع «June» هو مشروع يمتد على مساحة ٢٨٠ فدانًا فى منطقة رأس الحكمة الاستراتيجية، إحدى أهم مناطق الساحل الشمالي. يضم المشروع فيلات سكنية وشقق فندقية بالإضافة إلى ممشى حيوى ونادى شاطئى، كما يضم «June» أيضًا فندق « Tribute Portfolio" التابع لمجموعة ماريوت الدولية.

وبهذه المناسبة، قال عمرو الجنايني نائب الرئيس التنفيذى وعضو مجلس الإدارة التنفيذى للبنك التجارى الدولي، : «يسعدنا التعاون مع شركة سوديك، الرائدة فى قطاع التنمية العقارية، حيث إن استراتيجية البنك ترتكز دائمًا على دعم المطورين العقاريين المتميزين مثل سوديك».

وأوضح أن «هذا التسهيل المعبرى لمشروع "June" فى الساحل الشمالى يعد بمثابة الخطوة الأولى فى تمويل المشروع، مما يعكس التزامنا المشترك بدعم النمو العقارى وتقديم مشروعات تنموية عالية الجودة نحن نثمّن شراكتنا القوية والمتميزة مع سوديك ونتطلع إلى مواصلة نجاحنا المشترك فى المشروعات القادمة.»

وقال المهندس أيمن عامر المدير العام لشركة «سوديك»: «إنّ تعاوننا مع البنك التجارى الدولي، أحد أكبر البنوك الرائدة فى مصر، فى هذا التسهيل الائتمانى الاستراتيجي، يؤكد قوة المركز المالى لسوديك وقوة تدفقاتها النقدية وميزانيتها.

وتمثل هذه الاتفاقية دليلًا واضحًا على حجم الثقة التى نجحنا فى بنائها مع شركائنا المصرفيين، كما تعكس أيضًا ثقتهم فى قدرة سوديك على الوفاء بالتزاماتها دائمًا. إننا نتطلع لمواصلة التعاون مع البنك التجارى الدولى لدعم نمو سوديك وتوسعاتها المستقبلية»

وتمت مراسم التوقيع فى فندق فورسيزونز القاهرة فيرست ريزيدنس الجيزة، بحضور عمرو الجنايني نائب الرئيس التنفيذى وعضو مجلس الإدارة التنفيذى لبنك CIB، والمهندس أيمن عامر المدير العام لشركة سوديك، وكبار المسؤولين والمدراء ورؤساء القطاعات فى كل من البنك التجارى الدولى وشركة سوديك.

البعثة تصل الأسبوع الجارى..

«3 مفاتيح» لاستخراج «المراجعة الخامسة» من «صندوق النقد»

كتبت- منال عمر:

يواصل صندوق النقد الدولى توجيه رسائل تحذيرية لمصر بضرورة العمل على سرعة الانتهاء من الإجراءات الإصلاحية من أهمها خفض مستوى الدين العام والجدية فى خروج الدولة من مزاحمة القطاع الخاص بشكل عاجل، وذلك مع قرب موعد إجراء المراجعة الخامسة على البرنامج مع مصر.

وأشار صندوق النقد الدولى فى تقريره حول «آفاق الاقتصاد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وباكستان»، إلى أن الإصلاحات الهيكلية بمصر تتقدم بوتيرة أبطأ من المتوقع بسبب التداعيات الناجمة عن تصاعد التوترات التجارية العالمية وتزايد حالة عدم اليقين.

وقال جهاد أزعور مدير إدارة الشرق الأوسط وأسيا الوسطى فى صندوق النقد الدولي، فى تصريحات سابقة، إنه من الضرورى أن تعمل مصر على خفض الدين العام بهدف تقليل المخاطر المحتملة على الاقتصاد وهو أمر مهم، مع تقليل بصمتها فى الاقتصاد لصالح القطاع الخاص.

ويأتى ذلك قبل إعلان أنغام الشامى مسؤولة الإعلام فى صندوق النقد الدولى فى بيان لها بوصول بعثة من صندوق النقد للقاهرة خلال الأسبوع الحالى بهدف إجراء المراجعة الخامسة على برنامج الإصلاح الاقتصادي.

ويدعم صندوق النقد الدولى برنامج مصر بقرض بقيمة ٨ مليارات دولار يتم صرفه على ٨ شرائح وقبل صرف كل شريحة تقوم بعثة من الصندوق بزيارة مصر للتأكد من جدية الحكومة فى تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية التى تعهدت بها .

فى مارس الماضى وافق صندوق النقد الدولى على صرف ١,٢ مليار دولار لمصر بعد اعتماد المراجعة الرابعة ليصل ما إجمالى حصلت عليه مصر من القرض نحو ٣,٣ مليار دولار.

وفى حال اعتماد صندوق النقد المراجعة الخامسة سيتيح لمصر صرف شريحة جديدة بين ١,٢ و١,٣ مليار دولار.

نصائح وليس تحذير

محمد عبد العال الخبير المصرفى، يرى أن لهجة الصندوق لم تتغير مع مصر أو تتحول إلى نبرة حادة لكن يعمل على مواصلة تقديم النصائح للحكومة المصرية بهدف سرعة اعتماد المراجعة الخامسة.

وأوضح أن صندوق النقد الدولى يضع جدول زمنى لتنفيذ كل هدف وعند تأخر تنفيذ هدف من الأهداف الإصلاحية عند إعادة تقييمه للبرنامج يحث الحكومة بسرعة إنجازه لتجنب الوقع فى مخاطر.

خفض الدين

يرى صندوق النقد الدولى أن الإجراءات الإصلاحية فى مصر تمر بشكل أبطأ من المتوقع تأثرا بتبعات حرب إسرائيل على غزة والتبعات السلبية لحرب الرسوم الجمركية الأمريكية.

ويشدد صندوق النقد الدولى على سرعة العمل على خفض الدين بهدف تقليل المخاطر حول الاقتصاد والبحث عن بدائل سريعة.

كان أحمد كجوك وزير المالية قال فى وقت سابق إن الحكومة تعمل على خفض الدين دون ٨٠٪ من إجمالى الناتج المحلى بنهاية يونيو ٢٠٢٧، بعد أن تراجع إلى ٨٩٪ بنهاية يونيو الماضى من ٩٦٪ قبل عام.

وأضاف عبد العال أن رسائل الصندوق بإفساح المجال أمام القطاع الخاص وضبط الإجراءات المالية وتوخى الحذر من خفض الفائدة لا تخمل فى طياتها أى ضغوط ولكن تنبيه الحكومة ببعض الإجراءات تحتاج إلى سرعة الإنجاز.

شدد جهاد أزعور مدير إدارة الشرق الأوسط وأسيا الوسطى فى صندوق النقد الدولي، على الحكومة بضرورة إفساح المجال للقطاع الخاص بهدف تخفيف الأعباء المالية على الحكومة وتقليل تكلفة الدين العام المحلى والخارجي.

وأكد أن دور الدولة المصرية يجب أن يكون داعم وليس منافس ويجب أن يؤمن للقطاع الخاص البنية التحتية ويسمح له بالتوسع والمزيد من استقطاب استثمارات أضافية من خلال العمل على زيادة مشاركة القطاع الخاص فى بعض الشركات المملوكة للدولة.

تعهدت الدولة بالتخارج من حصصها فى ٣٢ شركة ولكن بسبب الأوضاع الحالية حالت دون تنفيذ الحكومة كل الطروحات فى الجدول المحدد.

وتخارجت الدولة من حصص مملوكة لها منذ الإعلان عن برنامج الطروحات فى ٢٠٢٢ بنحو ٥,٦ مليار دولار خلال العامين الماضيين.

وتسعى الحكومة إلى طرح ٥ شركات مملوكة للجيش بالبورصة المصرية أو أمام المستثمرين وهى صافى للمياه المعدنية ووطنية للخدمات البترولية، وشل أوت وسايلو فودز والوطنية للطرق .

مرونة سعر الصرف

أكد صندوق النقد الدولى على التزام مصر بسياسة سعر صرف مرن مع تأكيده على ضرورة استمرار الحفاظ على سعر صرف مرن للجنيه لحماية الاقتصاد من أى اختلالات.

وأكدت جورجينا كريستالينا مديرة عام صندوق النقد الدولى أن البنك المركزى أكد على الحفاظ على سعر صرف مرن وترك سعر الجنيه حر للعرض والطلب.

التكامل بين الصندوق والحكومة

أكد عبد العال أن نصائح صندوق النقد الدولى تهدف إلى التكامل مع الحكومة المصرية لتنفيذ الأهداف الممولة وكذلك مساعدتها على تجنب أى مخاطر محتملة.

وأوضح أن طلب صندوق النقد الدولى لمصر بتوخى الحذر فى اتجاه حفض الفائدة يهدف منه تجنب مواجهة الاقتصاد ضغوط تضخمية جديدة بعد التوترات التجارية العالمية.

وتوقع صندوق النقد الدولى استمرار ارتفاع أسعار الفائدة لفترة أطول بمصر وبعض الدول الأخرى التى تحتاج إلى احتياجات تمويلية محلية لمواجهة مستويات الديون المرتفعة.

كان المركزى قرر خفض سعر الفائدة ٢,٢٥٪ فى اجتماعه الأخير لأول مرة من أربع سنوات ونصف إلى ٢٥٪ للإيداع و٢٦٪ للإقراض.

تسارع معدل التضخم على مستوى مدن مصر خلال مارس الماضى إلى ١٣,٦٪ من ١٢,٨٪ فى فبراير بعد أن انخفض من ٢٤٪ فى يناير تأثرا بسنة الأساس.

ويستهدف البنك المركزى تراجع متوسط التضخم إلى ٧٪ بزيادة وأقل ٢٪ خلال الربع الرابع فى ٢٠٢٦.

وأبدى المركزى فى تقريره بعض القلاقل المرتقبة من زيادة مخاطر الضغوط التضخمية بسبب إجراءات ضبط الموازنة العامة للدولة- أى ترشيد الدعم على البنزين والسولار- والتبعات السلبية من حرب الرسوم الجمركية الأمريكية.

وتأتى المخاوف رغم تأكيد المركزى على زيادة التوقعات باتجاه التضخم إلى مستوى نزولى خلال ٢٠٢٥.

نمو متواضع

ورغم التحذيرات توقع صندوق النقد الدولى أن ينتعش النشاط الاقتصادى فى مصر بوتيرة متواضعة فى ٢٠٢٥ بسبب التبعات السلبية لاستمرار الصراع الإسرائيلى فى غزة.

كما التقدم فى الإصلاحات الهيكلية فى مصر ستتقدم بشكل أبطأ من المتوقع وسط الآثار المتبقية من الصراع المستمر بالمنطقة.

وحسن صندوق النقد من توقعات نمو اقتصاد مصر إلى ٣,٨٪ خلال العام المالى الحالى الذى ينتهى فى يونيو ٢٠٢٥ مقابل ٣,٦٪ فى توقعات سابقة، بحسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

كما رفع الصندوق توقعاته أيضا لنمو الناتج المحلى المصرى للعام المالى المقبل إلى ٤,٣٪ من ٤,١٪ فى توقعات سابقة.

ارتفعت 80% خلال 6 أشهر..

«تحويلات المصريين بالخارج» تنقذ حصيلة مصر من النقد الأجنبى

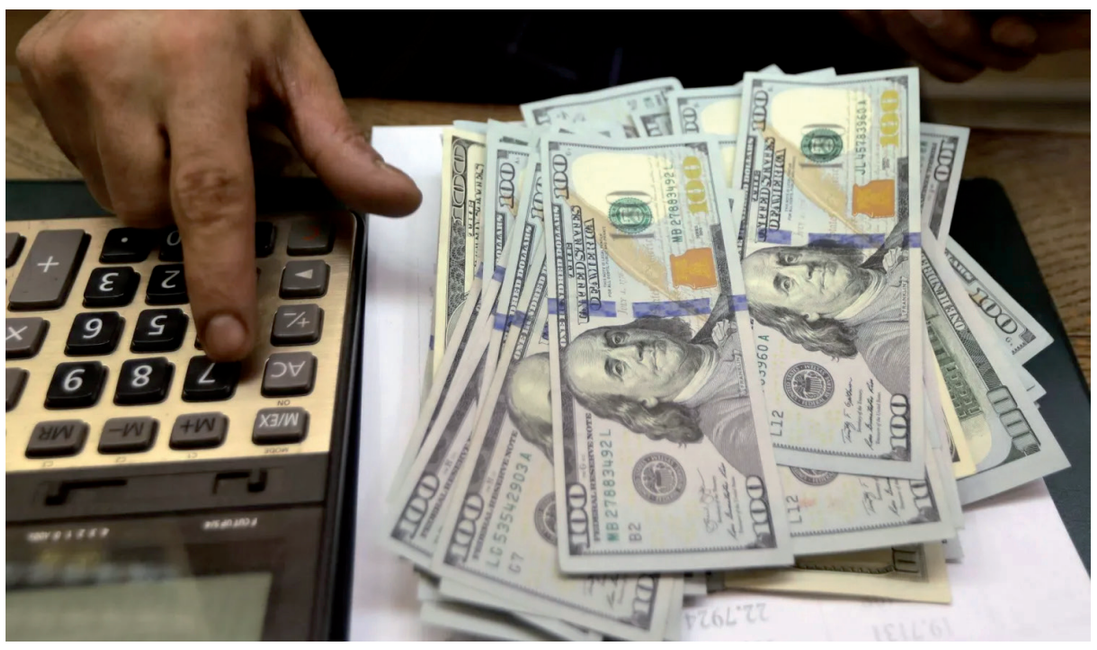

كتبت- منال عمر:

ارتفعت حصيلة مصر من ٥ مصادر أساسية للنقد الأجنبى بنسبة ١٩٪ خلال النصف الأول من العام المالى الحالى على أساس سنوي، بحسب بيان أداء ميزان المدفوعات الصادر على موقع البنك المركزي.

وجاءت حصيلة مصر من ٥ مصادر رسمية للنقد الأجنبى ارتفعت إلى نحو ٥٢,٣٣٥ مليار دولار بالنصف الأول من العام المالى ٢٠٢٤-٢٠٢٥ مقابل نحو ٤٤ مليار دولار بنفس الفترة من ٢٠٢٣-٢٠٢٤.

وتأتى حصيلة النقد الأجنبى لمصر من تحويلات المصريين العاملين بالخارج والسياحة والصادرات وإيرادات قناة السويس والاستثمار الأجنبى المباشر.

تحويلات المصريين العاملين

عززت تحويلات المصريين العاملين بالخارج من نمو حصيلة مصر من النقد الأجنبى لتخفف من حدة تراجع إيرادات قناة السويس التى تلقت ضربة قوية بسبب التوترات الدائرة فى منطقة البحر الأحمر على مدار أكثر من عام.

ارتفعت تحويلات المصريين العاملين بالخارج بنسبة ٨٠,٧٪ خلال النصف لأول من العام المالى الحالى إلى نحو ١٧,١ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالى الحالى مقابل نحو ٩,٤ مليار دولار بنفس الفترة من العام السابق.

وبعد تحرير سعر الصرف والقضاء على السوق السوداء عادت تحويلات المصريين العاملين بالخارج إلى التدفق فى منابعها الأساسية البنوك والصرافات وهو ما ساعد فى عودة أهم مورد للنقد الأجنبى للبلاد مرة أخرى بعد أن تراجع بنحو ٣٥٪ العام المالى الماضي.

إيرادات السياحة

ارتفعت إيرادات السياحة بنسبة ١٢,٤٪ خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠٢٤-٢٠٢٥ إلى نحو ٨,٧ مليار دولار مقابل نحو ٧,٨ مليار بنفس الفترة من العام السابق.

وزيادة الإيرادات جاءت بدعم ارتفاع عدد الليالى السياحية لتسجل نحو ٩٣,٥ مليون ليلة فى النصف الأول من العام المالى الحالى مقابل ٨٣,٢ مليون ليلة بنفس الفترة من العام المالى السابق.

حصيلة الاستثمار الأجنبى المباشر

جذبت مصر استثمارات أجنبية مباشرة خلال النصف الأول من العام المالى الحالى بنحو ٦ مليارات دولار مقابل نحو ٥,٥ مليار دولار بنفس الفترة عن العام المالى الماضي.

وأوضح تقرير ميزان المدفوعات الصادر أن هذه الاستثمارات جاءت فى القطاعات البترولية وغير البترولية.

إيرادات قناة السويس

اقتصرت إيرادات قناة السويس على نحو ١,٨ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالى الحالى مقابل نحو ٤,٨ مليار دولار بنفس الفترة من العام المالى السابق.

وجاء ذلك لانخفاض الحمولة الصافية بمعدل ٦٩,٢ لتقتصر على ٢٤٤٧ مليون طن، وانخفاض عدد السفن العابرة بمعدل ٥٢,٢٪.

وأرجع تقرير المركزى أسباب التراجع إلى استمرار التوترات التى تشهدها حركة الملاحة فى البحر الأحمر، مما اضطر العديد من شركات الشحن التجارية لتحويل مسارها إلى ممرات بديلة.

حصيلة الصادرات

نمت بنسبة ١٣,٧٪ خلال النصف الأول من العام المالى الحالى إلى نحو ١٨,٧١ مليار دولار مقابل نحو ١٦,٤٥ مليار دولار بنفس الفترة من العام السابق.

ورغم تحسن تدفقات النقد الأجنبى فإن العجز فى حساب المعاملات الجارية بلغ نحو ١١,١ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالى الحالى مقابل نحو ٩,٦ مليار دولار بنفس الفترة من العام الماضى بزيادة ١٥,٦٪ على أساس سنوي.

وجاء ذلك بسبب ارتفاع عجز الميزان التجارى بأكثر من ٤٧٪ بسبب ضغوط الاستيراد وفق تقرير ميزان المدفوعات.

استبدال «الليبور» بمعدل «السوفر» فى الاتفاقيات مع بنك التنمية الإفريقى

كتب: ياسر جمعه

أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسى القرار الجمهورى رقم ٦٠٥ لسنة ٢٠٢٤، والذى يقضى بالموافقة على اتفاق تعديل إطارى بين مصر وبنك التنمية الأفريقي، ينص على استبدال سعر الفائدة المرجعى «الليبور» بمعدل «السوفر» (SOFR) فى الاتفاقيات المالية المبرمة مع البنك.

يأتى هذا القرار فى إطار التوجه العالمى نحو التحول إلى معدلات فائدة أكثر شفافية واستنادًا إلى معاملات فعلية، بعد أن أعلنت الهيئات الرقابية الدولية التوقف الكامل عن العمل بمؤشر الليبور بحلول نهاية عام ٢٠٢٣.

ما هو الليبور ولماذا تم الاستغناء عنه؟

الليبور، أو سعر الفائدة المعروض بين البنوك فى لندن، ظل لعقود معيارًا أساسيًا لتحديد أسعار الفائدة فى الأسواق المالية العالمية، وخاصة فى المعاملات قصيرة الأجل بين البنوك. وقد تم استخدامه فى تسعير قروض ومنتجات مالية بمليارات الدولارات على مستوى العالم.

لكن تعرض الليبور لانتقادات متزايدة بسبب افتقاره إلى الشفافية واعتماده على تقديرات بدلاً من بيانات فعلية، مما جعله عرضة للتلاعب، كما حدث فى فضيحة تلاعب الليبور التى هزت الأسواق المالية فى العقد الماضي. هذا دفع البنوك المركزية والمؤسسات المالية إلى السعى نحو بدائل أكثر مصداقية.

ما هو السوفر ولماذا يُعد بديلاً أفضل؟

السوفر (Secured Overnight Financing Rate) هو معدل فائدة يستند إلى معاملات فعلية فى سوق الإقراض بين البنوك بضمانات، ما يجعله أكثر استقرارًا وأمانًا. ويتميز بكونه يعكس سعر الفائدة الحقيقى فى السوق دون تدخل بشرى أو تقديرات ذاتية.

وقد تم اعتماد السوفر من قبل مجلس الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى كبديل رسمى عن الليبور فى الولايات المتحدة، مما جعله يحظى بقبول واسع فى الأوساط المالية الدولية.

تأثير القرار على مصر

بحسب نص القرار الجمهوري، لا يترتب على هذا التعديل أى أعباء مالية إضافية على الموازنة العامة للدولة، وهو ما يضمن استمرار التزامات مصر المالية تجاه بنك التنمية الأفريقى وفق شروط أكثر وضوحًا ومرونة.

ويُعد هذا التحول خطوة مهمة نحو تعزيز كفاءة إدارة الدين الخارجي، وتحديث السياسات المالية بما يتماشى مع الممارسات العالمية، خاصة أن مصر تسعى إلى تنويع مصادر تمويلها وتحسين شروط التفاوض مع المؤسسات الدولية.

ويرسل القرار رسالة طمأنة إلى المستثمرين والمؤسسات الدولية بأن مصر تتبنى معايير الشفافية المالية وتلتزم بتحديث أدواتها التمويلية بما يواكب التطورات العالمية. كما يُعزز من قدرة مصر على التكيف مع المتغيرات فى النظام المالى العالمى دون أن تتحمل أعباء إضافية.

يمثل قرار الرئيس السيسى بالموافقة على استبدال الليبور بالسوفر ضمن الاتفاق الإطارى مع بنك التنمية الأفريقى خطوة استراتيجية نحو بناء هيكل مالى أكثر استدامة وشفافية، بما يخدم أهداف مصر فى تحسين بيئة الاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادى المتوازن ضمن إطار رؤية مصر ٢٠٣٠.

«الشربينى» يستجيب لمطالبهم..

«رخصة تيسيرات» من «الإسكان» للمطورين العقاريين

كتبت - صفاء أرناؤوط:

طالب عدد من المطورين العقاريين بالسوق العقارى المصرى أعضاء غرفة التطوير باتحاد الصناعات بعدة تيسيرات ومطالب من المهندس شريف الشربينى وزير الإسكان، أبرزها تمثل فى تحويل الوحدات الإدارية بالدور الأخير بالمولات التجارية إلى وحدات فندقية لاستغلالها واستثمارها بشكل جيد، بالإضافة إلى توفير أراضى للاتحادات الاقليمية لعمل مشروعات وتنمية الموارد البشرية والتنموية.

جاء ذلك خلال اجتماع أعضاء الغرفة مع وزير الإسكان لبحث مطالب القطاع والمتمثلة فى استمرار العمل بالمحفزات التى تم توفيرها للقطاع العقارى خلال الفترة الماضية، والمتمثلة فى مد فترة المدة الزمنية الخاصة بالمشروعات التى يتم تنفيذها للمطور، بجانب التخفيضات المعمول بها بشأن أسعار الفائدة، فضلا عن التيسير على المطورين بشأن الحصول على التراخيص اللازمة لتشغيل المحال.

وطالبت المهندسة عبير عصام عضو غرفة التطوير العقارى خلال الاجتماع مع وزير الاسكان بضرورة مشاركة القطاع الخاص فى إنشاء وحدات الاسكان الاجتماعى بالمناصفة مع القطاع الحكومي، مشيرة إلى أن وزير الإسكان استجاب لكل المطالب.

ومن جانبه، أكد المهندس شريف الشربيني، أن الوزارة تمد أيديها وتقدم كل الدعم لجميع العاملين فى قطاع التطوير العقاري، فهم شركاؤنا فى مسيرة التنمية والنجاح، ونحن فريق عمل واحد، ونعمل على إتاحة المزيد من الفرص الاستثمارية بمختلف الأنشطة، والتوسع فى مشروعات الشراكة مع القطاع الخاص، وندعم كل أنماط الاستثمار بشكل كامل لما تشكله من عوامل جذب بالمدن الجديدة، ونعمل على توفير كل مقومات النجاح لها.

وأعلن المهندس شريف الشربينى عن استمرار كافة التيسيرات التى تم توفيرها للمطورين العقاريين ومنها مد فترة تنفيذ المشروعات لمدة ٦ أشهر وقرار تخفيض سعر الفائدة، وغيرها من التيسيرات الممنوحة للمطورين.

باستثمارات 7 مليارات جنيه..

«سبيشال جروب» و«مينت» تطلقان «40 سكوير» بالعاصمة الإدارية

أعلنت مجموعة سبيشال جروب وشركة مينت لإدارة الأصول العقارية، إحدى شركات الأهلى صبور مشروع ٤٠ سكوير بالعاصمة الإدارية الجديدة.

يقع مشروع " ٤٠ سكوير " فى حى المستثمرين – الطرح الاول، ويمتد على مساحة ٤٠ فدانًا فى منطقة استراتيجية بالقرب من النهر الأخضر، والحى الحكومي، ومجموعة من البنى التحتية الرئيسية. ويضم المشروع وحدات سكنية ذكية، ومساحات مفتوحة واسعة، وخدمات متكاملة مصممة لتعزيز جودة الحياة على المدى الطويل بتصميمات معمارية عصرية تعزز الإضاءة الطبيعية والتهوية، والمساحات الخضراء الممتدة المخصصة للحدائق ومسارات المشى والمساحات المفتوحة، مما يوفر بيئة هادئة وصديقة للبيئة بإجمالى عدد وحدات يقارب ١٤٧٧ وحدة سكنية. ومن المقرر الانتهاء من المرحلة الأولى فى ٢٠٢٦، بإجمالى استثمارات للمشروع متوقعة تتجاوز ٧ مليار جنيه مصري

ويُعد هذا المشروع أول دخول لشركة "سبيشال جروب" فى مجال التطوير العقاري، مستندة إلى خبرتها الطويلة فى قطاعات البناء، والبنية التحتية، والخدمات. ويعكس هذا التوجه تحولًا استراتيجيًا نحو خلق قيمة طويلة الأجل عبر محفظة أصول المجموعة.

وقال الدكتور محمد أسعد، رئيس مجلس إدارة سبيشال جروب ": التنوع كان دائمًا جوهر نموّنا. خبراتنا تشمل قطاعات البناء، والرعاية الصحية، والخدمات الصناعية، وكان دخول مجال التطوير العقارى خطوة طبيعية ضمن هذا النهج. لكن دخول هذا السوق بمسؤولية يعنى أكثر من مجرد البناء، بل يتطلب التخطيط، والهيكلة، والتفكير طويل الأمد. ولهذا اخترنا شريكًا مثل مينت، لنضمن وجود الخبرة والانضباط فى كل مرحلة من مراحل التطوير."

وأكد على ان "مينت" تتولى إدارة كافة الجوانب التجارية للمشروع، بما فى ذلك التخطيط الاستراتيجي، والتسويق، وإدارة علاقات العملاء، والمبيعات، لضمان إطلاق المشروع بنجاح وتوجيهه نحو أداء أكثر استدامه.

وقال دكتور تامر عرفان، رئيس مجلس إدارة شركة مينت لإدارة الأصول العقارية: "تمثل هذه الشراكة خطوة استراتيجية تنسجم تمامًا مع رؤيتنا فى تطوير مشروعات تمثل قيمة استثمارية حقيقية ومستدامة، خصوصًا فى ظل التحديات التى يواجهها السوق حاليًا.

وقالت عليا النجدي، الرئيس التنفيذى لشركة مينت لإدارة الأصول العقارية:"السوق العقارى اليوم لم يعد قائمًا على المعروض فقط، وتستند إلى معايير الجودة فى الانتقاء، والقدرة الشرائية، وحُسن اختيار الموقع. مشروع ٤٠ سكوير يدخل السوق فى لحظة تجمع بين الفرص الاستثمارية والتحديات. مهمتنا أن نضمن توافق المشروع مع تطلعات الناس فى السكن والاستثمار والنمو. نحن لا نُساير السوق، بل نعمل على استباقه وخلق افق جديد."

مبيعات «ساوث ميد» تتجاوز 352 مليار جنيه لمجموعة «طلعت مصطفى»

حققت مجموعة طلعت مصطفى القابضة نجاحًا استثنائيًا لإطلاق المرحلة الثانية من مشروعها البارز ساوث ميد على ساحل البحر المتوسط، والذى حقق مبيعات غير مسبوقة بلغت ٧٠ مليار جنيه مصرى خلال يوم عمل واحد فقط –متجاوزًا بذلك الطلب الكبير الذى شهده إطلاق المرحلة الأولى فى عام ٢٠٢٤، وذلك من خلال بيع حوالى ٥١٠٠ وحدة، وبذلك يصل إجمالى مبيعات المشروع حتى الآن إلى أكثر من ٣٥٢ مليار جنيه منذ إنشائه فى يوليو ٢٠٢٤.

وبذلك سجلت مشروعات مجموعة طلعت مصطفى القابضة مبيعات إجمالية بلغت ١٦٠ مليار جنيه، بنمو سنوى قدره ١٢٧٪، مما يعزز مرة أخرى ما يؤكده السوق والمراقبون باستمرار المكانة الفريدة التى تتمتع بها مجموعة طلعت مصطفى، كما تعد أرقام مبيعات المجموعة معيارًا دامغًا وواقعيًا وفق بيان المجموعة للبورصة المصرية، اليوم الأربعاء.

ويعد الأداء القوى والاستثنائى هذا العام امتدادًا طبيعيا للنتائج غير المسبوقة التى حققتها مجموعة طلعت مصطفى القابضة وفريق إدارتها خلال العام المالى ٢٠٢٤، والذى شهد تحقيق مبيعات إجمالية تجاوزت نصف تريليون جنيه مصري، كما واصلت المجموعة تحقيق نمو سنوى مستدام وغير مسبوق فى مبيعاتها، بمعدل نمو سنوى مركب (CAGR) مذهل يبلغ ٧٠٪، مما يؤكد على قوة نموذجها التشغيلى الراسخ ويعكس هذا الزخم المستمر كشهادة دامغة على قوة علامة مجموعة طلعت مصطفى التجارية، وسجلها الحافل فى تطوير المشاريع.

وتؤكد هذه المبيعات الثقة الكبيرة التى تحظى بها من قبل قاعدة عملاء متميزة تضم أكثر من ٢٠٠ ألف عميل من ذوى الإتفاق العالى ويرجع أداء المبيعات القوى للمجموعة إلى فهمها العميق لتحولات السوق، وقدرتها على ترجمة هذا الفهم إلى مشروعات عقارية عالية الجودة، مدعومة بأنظمة سداد مبتكرة ومؤثرة على مستوى السوق – لتضع بذلك معايير جديدة ليس فقط على الساحل الشمالي، بل فى كامل المشهد العقارى المصري.

«Rock Developments» تقدم وحدات مميزة بأسقف 6 مترات فى «روك يارد»

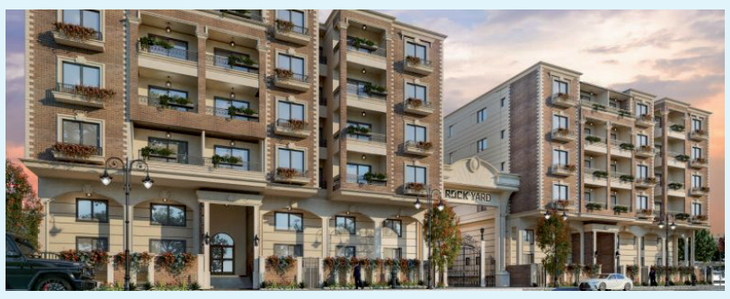

أعلنت شركة Rock Developments عن طرح جديد بالمرحلة الثانية فى مشروعها "روك يارد" بشيراتون، بتقديم وحدات مميزة بالدور الأرضى بأسقف ذات ارتفاع يصل إلى ٦ مترات، فى خطوة جديدة تدمج بين روعة كلاسيكيات الماضى واحتياجات الحياة العصرية.

وقال المهندس عماد دوس، العضو المنتدب لشركة Rock Developments، إن طرح المرحلة الثانية لمشروع روك يارد بشيراتون، يضم وحداتDouble Height تقع بالدور الأرضى بارتفاع مضاعف يصل إلى ٦ أمتار وذلك فى تجربة معمارية مستوحاة من الطراز الكلاسيكى الريترو، وبشكل عصرى يلائم تطلعات العملاء المستهدفين، موضحًا أن ارتفاع ٦ مترات يمنح العميل إحساسًا بالفخامة وسعة المكان، مع تصميم يعزز من جودة الحياة والبُعد الجمالى الداخلي.

وأضاف أن المشروع بتصميمه المتميز يقع بشيراتون هليوبوليس بمواجهة كلا من طريق الأوتوستراد وشارع الصاعقة على بعد دقيقتين من سيتى سنتر ألماظة، موضحًا أن تصميم الوحدات بهذا الارتفاع كان الهدف منه البعد عن النمطية المعتادة والعودة للوحدات الكلاسيكية الراقية ذات السقف العالي، ليمنح العميل مرونة أكثر من التصميم، وهذه الوحدات تميزت بالسعة البصرية والتهوية الممتازة والإحساس بالفخامة، كما أنها تعطى إحساس مضاعف بالمساحة، بالإضافة لوجود إمكانية للإبداع فى التصميم الداخلى للوحدات.

وأوضح أن مساحات الوحدات فى هذه المرحلة تبدأ من ١٠٠ متر، وتضم وحدات بالدور الأرضي، ومن المخطط تسليمها فى عام ٢٠٢٨، مشيرا إلى أنه يتم طرح أنظمة سداد مرنة بمقدم ١٠٪ والباقى على ٨ سنوات.

ونوه إلى أن هذا الطرح الجديد بما يتضمنه من وحدات غير تقليدية يؤكد تفرد مشروع "روك يارد" فى تقديم وحدات سكنية بتجربة معيشية غير تقليدية، تستعيد فيها ملامح الماضى الأنيق بجماليات التصميم، مع كل ما يحتاجه الساكن العصرى من رفاهية ومرونة، موضحا أن التوجه نحو هذا النوع من الوحدات يُعد عنصر جذب استثمارى جديدًا فى السوق العقاري.

10 مليارات جنيه مبيعات «ماونتن فيو» من Grand Valleys خلال 48 ساعة

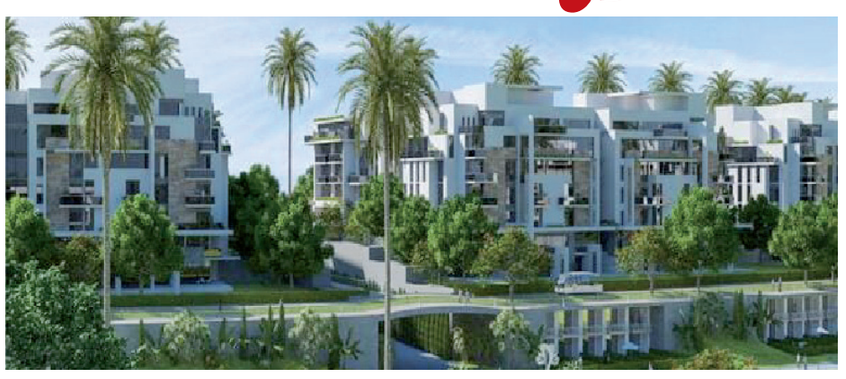

حققت ماونتن فيو مبيعات تجاوزت ١٠ مليارات جنيه خلال ٤٨ ساعة فقط من إطلاق مشروعها الجديد Grand Valleys بكيان سيتي، والذى تطوره بالتعاون مع شريكها الاستراتيجى شركة STM للاستثمار.

يقع مشروع Grand Valleys فى قلب كيان سيتى بشرق القاهرة على مساحة ٥٠٠ فدان، ويمثل أحدث مشروعات ماونتن فيو من طراز مشروعات الـ Signature Living، حيث يضم فيلات فقط بتصميم معمارى مبتكر ومساحات مفتوحة تغطى ٩٣٪ من إجمالى مساحة المشروع. يتميز Grand Valleys بتصميمه الفريد والذى يشمل ١٥ Valleys توفر تجارب حياتية متنوعة، مما يجعله وجهة استثنائية لكل الباحثين عن الفخامة والرفاهية فى قلب العاصمة الجديدة التى تمثل واحدة من مدن الجيل الرابع متكاملة الخدمات والمرافق.

وفى تعليقه على هذا الإنجاز قال المهندس وائل عز، الرئيس التنفيذى بالمشاركة لشركة ماونتن فيو: "لقد تمكنا من خلال تعاوننا مع STM فى مشروع Grand Valleys من تحقيق نجاح استثنائى بمبيعات قياسية بلغت ١٠ مليارات جنيه خلال يومين فقط، حيث يضيف هذا المشروع موقعاً استراتيجياً جديداً لمحفظة مشروعاتنا المتنوعة، كما يعزز تواجدنا فى هذه المنطقة الحيوية. إنّ هذا النجاح ليس فقط مجرد إنجاز مالى آخر نضيفه لإنجازاتنا السابقة، ولكنه يعكس التزام ماونتن فيو بتطوير مجتمعات سكنية متكاملة تلبى تطلعات العملاء وتطبق أعلى معايير الجودة والابتكار.

ومن جانبه، قال عبد الرحمن الجوهري، العضو المنتدب لشركة STM للاستثمار: "فى STM للاستثمار، نلتزم برؤية واضحة تهدف إلى تطوير مشروعات عقارية تحقق أعلى المعايير العالمية، ليس فقط فى التصميم والبنية التحتية، ولكن فى تقديم تجربة سكنية استثنائية تحقق التوازن بين الابتكار والجودة، ويُجسد نجاح مشروع Grand Valleys هذا الالتزام، حيث نعمل جنبًا إلى جنب مع شركائنا الاستراتيجيين لإعادة تعريف مفهوم المشروعات العقارية المتكاملة، لنؤكد أن الجودة ليست معيارًا نسبيًا،

«المراسم الدولية» تعتزم زيادة حجم أعمالها بالسوق المصرى

تعتزم شركة المراسم الدولية للتطوير العمرانى زيادة محفظتها العقارية خلال السنوات القادمة، بتطوير قطعة أرض بمساحة ٢٥٠ فدانًا فى شرق القاهرة بجانب قطعة أرض بمساحة ٣٠٠ فدان بغرب القاهرة، على أن تضخ استثمارات بقيمة ٨ مليارات جنيه مصرى فى مشروعاتها.

وحققت المراسم مبيعات تقدر بـ ٣٩,٥ مليار جنيه العام الماضى من مشروعاتها بالقاهرة الجديدة والشيخ زايد ورأس الحكمة، مستهدفة زيادة كبيرة بحجم المبيعات خلال ٢٠٢٥ فى ظل النتائج الإيجابية والمؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد المصري، وانعكاسه على السوق العقاري.

تعمل شركة المراسم الدولية للتطوير العمرانى مصر منذ ٢٨ عامًا، حيث تأسست عام ١٩٩٧، مرتكزة على تراكم خبرات تمتد لأكثر من ٩٠ عامًا على المستوى الإقليمي، وتواصل إنجازاتها بالسوق المصرية عبر قطاعين رئيسيين هما "الإنشاءات" و"التطوير العقاري".

وتبع تأسيس شركة المراسم بقطاعيها الأساسيين تأسيس ٦ شركات متخصصة بغرض دعم أنشطة الشركة فى مجالات عملها، وهي: "شركة ICPM الذراع الصناعى للشركة، وشركة المراسم للتجارة، وشركة إدارة المجمع السكنى فيفث سكوير، وشركة Marota لإدارة الفنادق بالتعاون مع شركة Rotana، وشركة المراسم لإدارة الأصول، وشركة الإنشاءات المتخصصة.

ويبلغ حجم العمالة المباشرة بمجموعة شركات المراسم ٤٥٦٠ موظفًا ما بين مهندسين وفنيين وإداريين، بالإضافة إلى حجم العمالة المتغيرة يزيد عن أضعاف هذا الرقم، بينما تبلغ الاستثمارات المستهدفة بالمشروعات الخاصة بالشركات التابعة لشركة المراسم ٢ مليار جنيه مصرى خلال عام ٢٠٢٥.

بدأت شركة المراسم نشاط التطوير العقارى منذ عام ٢٠١٧ بمشروعها الأول بقلب التجمع الخامس بالقاهرة الجديدة والذى يحمل اسم المجمع السكنى Fifth Square فيفث سكوير بمساحة ١٥٨ فدانًا، ويتكون المشروع من مجمع سكنى متكامل يشمل ٣٢٠٠ وحدة سكنية موزعة على عدد ٢١٨ عمارة سكنية، و١٧١ ما بين فيلات منفصلة وتاون هاوس وتوين هاوس.

«إيتيدا» تستعرض المقومات التنافسية بمؤتمر غرفة التجارة الأمريكية..

مصر منارة خدمات التعهيد والابتكار الرقمى

كتب: أسامة محمد

شارك المهندس أحمد الظاهر، الرئيس التنفيذى لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات إيتيدا، فى جلسة نقاشية بعنوان "مصر مركز للابتكار الرقمي: الفرص غير المستغلة"، وذلك ضمن فعاليات مؤتمر الاستثمار لغرفة التجارة الأمريكية فى مصر، والذى عُقد تحت شعار "نحو نمو قوي: مستقبل مصر كمركز للاستثمار".

ويجمع مؤتمر الاستثمار لغرفة التجارة الأمريكية نخبة من المسئولين ولفيف من القيادات ورؤساء الهيئات ومتخذى القرار ورواد الأعمال والمستثمرين الدوليين، لمناقشة آفاق الاستثمار الجديدة فى مصر، خاصة فى القطاعات الحيوية مثل التكنولوجيا، والتمويل، والصناعة

وخلال كلمته، استعرض المهندس أحمد الظاهر، المقومات التنافسية التى تعزز من مكانة مصر كمركز عالمى للابتكار الرقمى وتصدير خدمات التعهيد، مشيرًا إلى الموقع الاستراتيجى والفريد لمصر، وتوافر الكوادر البشرية المدربة وانخفاض تكلفة الأعمال وتنافسية الأجور مقارنة بالدول المنافسة، بالإضافة إلى تطور منظومة الابتكار والدعم الحكومى المستمر لقطاع تكنولوجيا المعلومات وخدمات التعهيد.

وأكد الظاهر قائلاً: "تُعد مصر وجهة مثالية للمستثمرين من مقدمى خدمات التعهيد والخدمات الرقمية والتكنولوجية الراغبين فى التوسع إقليميًا وعالميًا، حيث تمتلك مصر قاعدة عريضة من المواهب والكوادر حيث يتم تخريج أكثر من ٧٦٠ ألف خريج جامعى سنويا منهم أكثر من ٥٠،٠٠٠ متخصص فى تكنولوجيا المعلومات ونحو ١٧١،٠٠٠ من خريجى تخصصات المحاسبة والمالية، فى حين تبلغ نسبة خريجى تخصصات ال STEM نحو ٢٨٪ من إجمالى الخريجين، كما تتمتع غالبية القوى العاملة بميزة اتقان لغة أجنبية بجانب اللغة العربية وذلك بنسبة تتخطى ال ٨٠٪.

وشدد الظاهر فى كلمته على أن مصر تُعد من أبرز الوجهات الجاذبة للاستثمار فى مجال التعهيد وتحظى بمكانة مرموقة عالميًا فى تقديم الخدمات الرقمية العابرة للحدود كما أصبحت مصر وجهة مفضلة لتقديم الخدمات عالية القيمة. وأوضح الظاهر أن مصر توفر للمستثمرين فى قطاع خدمات التعهيد وفورات كبيرة فى تكاليف التشغيل تصل إلى نحو ٦٨٪، سواء فى خدمات مراكز الاتصال والعمليات التجارية أو فى مجالات تكنولوجيا المعلومات والبحث والتطوير الهندسى والبرمجيات المدمجة، مقارنة بالدول المنافسة.

واستعرض الظاهر مبادرات وجهود الهيئة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتهيئة بيئة ومناخ الأعمال فى قطاع تكنولوجيا المعلومات المصرى مما ساهم فى تحقيق العديد من الإنجازات ومجموعة ضخمة من قصص نجاح الشركات العالمية فى مصر، مشيرًا إلى أن عدد مراكز تصدير خدمات التعهيد التى تقيمها الشركات فى مصر تضاعف بنحو ٣ مرات خلال السنوات الثلاث الماضية، ليصل حاليا إلى أكثر من ٢٠٥ مركز، مما يعزز مكانة مصر على خريطة صناعة التعهيد كوجهة رائدة فى تقديم الخدمات الرقمية لمختلف الأسواق العالمية.

وأضاف أن الحكومة المصرية قامت باستثمارات ضخمة فى تطوير البنية التحتية الرقمية، مما عزز من جاهزية مصر لاستقبال مراكز تقديم الخدمات الرقمية التابعة للشركات العالمية، ليس فقط فى القاهرة والإسكندرية، بل فى مختلف محافظات الجمهورية.

وسلط الظاهر الضوء على الجهود الخاصة بتنمية المهارات الرقمية لتلبية متطلبات سوق العمل المحلى والعالمي، بالتعاون مع مختلف الجهات مثل معهد تكنولوجيا المعلومات والمعهد القومى للاتصالات بالإضافة إلى برامج الهيئة للتدريب وتأهيل الشباب للتشغيل وسهولة اقتناصهم للفرص والوظائف الموجه للتصدير بالشركات العالمية والمحلية العاملة فى مختلف مجالات تكنولوجيا المعلومات.

يقوده وزير الاتصالات تحت قبة «مجلس الشيوخ»..

حشد شعبى لمواجهة التهديدات السيبرانية وبناء مصر الرقمية

كتب: سهر سامح

أكد الدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أن الأمن السيبرانى هو مسؤولية جماعية، لا تقتصر على جهة بعينها، بل تشمل أفراد ومؤسسات المجتمع بأسره، تستلزم تضافر جميع الجهود لبناء مصر الرقمية والوصول إلى مجتمع رقمى آكثر أمنا واستدامة؛ مشيرا إلى أن التحول الرقمى أصبح ظاهرة عالمية شاملة تمضى بخطى متسارعة حيث تتجه الدول نحو بناء اقتصادات رقمية، وأتمتة خدماتها، والاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعى فى إدارة مؤسساتها؛ مضيفا أن تعاظم الاعتماد على التكنولوجيا يصاحبه تنامٍ ملحوظ فى التهديدات السيبرانية، ما يتطلب من المجتمعات الحذر تجاه هذه المخاطر المتزايدة.

جاء ذلك فى كلمة الدكتور عمرو طلعت خلال الجلسة العامة لمجلس الشيوخ برئاسة المستشار عبد الوهاب عبد الرازق رئيس المجلس. وبحضور المستشار محمود فوزى وزير الشئون النيابية والقانونية والتواصل السياسي.

كما حضر الجلسة داليا الباز رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للبريد، والمهندس محمد شمروخ الرئيس التنفيذى للجهاز القومى لتنظيم الاتصالات، والمهندس محمد نصر العضو المنتدب والرئيس التنفيذى للشركة المصرية للاتصالات.

وأوضح الدكتور عمرو طلعت أن الهجمات الإلكترونية لم تعد تقتصر على استهداف الحواسب والبيانات فحسب، بل تجاوزت ذلك وأصبحت تستهدف الثقة، والسيادة، واستقرار المجتمعات؛ لافتا إلى أنه وفقا للتقارير الدولية فإن المؤسسات حول العالم تتعرض لهجمات برمجيات الفدية بمعدل متوسط يصل إلى هجمة كل ١١ ثانية وأن أكثر من ٣٠٠ مليون فرد تعرضوا لهجمات سيبرانية فى عام ٢٠٢٣. فيما قُدرت التكلفة العالمية للجرائم السيبرانية بنحو ٩,٥ تريليون دولار فى عام ٢٠٢٤، وتنمو بنسبة ١٥٪ سنوياً.

وأضاف الدكتور عمرو طلعت أن هناك تطورا نوعيا فى طبيعة التهديدات السيبرانية حول العالم شمل هجمات تستهدف سلاسل الإمداد الرقمية، وأخرى تُدار من قبل جهات دولية فاعلة، تستغل الثغرات فى شبكات الاتصالات أو حتى فى البرمجيات المستخدمة على نطاق واسع؛ بالإضافة إلى الهجمات الالكترونية التى استهدفت مؤسسات مالية، ومستشفيات، ومحطات طاقة، وأنظمة مراقبة الحركة الجوية؛ مستعرضا أمثلة للهجمات السيبرانية التى استهدفت دول كبرى خلال الأعوام القليلة الماضية.

وأكد الدكتور عمرو طلعت أن الدولة تولى اهتماما كبيرا بالأمن السيبرانى، من خلال اعتماد أطر واستراتيجيات وسياسات تأمين البنى التحتية للاتصالات، ووضع خطط وبرامج لتنمية صناعة الأمن السيبرانى، وإعداد الكوادر اللازمة لمواجهة التحديات والمخاطر السيبرانية، والتنسيق إقليمياً ودولياً مع المؤسسات الدولية؛ مشيرا إلى أن المجلس الأعلى للأمن السيبرانى وضع الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبرانى ٢٠٢٣ – ٢٠٢٧، والتى تشمل برامج تنفيذية وهى: بناء إطار تشريعى متكامل، وتغيير الثقافة المجتمعية حول الأمن السيبرانى، وتعزيز الشراكة الوطنية، وبناء دفاعات سيبرانية، وتشجيع البحث العلمى وتعزيز الابتكار والنمو والتعاون الدولي؛ موضحا توقيع مصر العديد من الاتفاقيات على المستويين الإقليمى والدولى فى مجال الأمن السيبرانى لتبادل الخبرات وبناء القدرات والتدريب وتبادل المعلومات التى تخص التهديدات السيبرانية والمشاركة فى صياغة الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف مثل الاتفاقيةِ الدولية للحد من الجرائم الإلكترونية.

ولفت الدكتور عمرو طلعت إلى أن التهديدات السيبرانية تمثل خطرًا مباشرًا على الاقتصاد العالمى، مشيرا إلى أن هناك نقص حاد فى متخصصى الأمن السيبرانى يقدر بـ ٣,٥ مليون وظيفة شاغرة فى هذا المجال حول العالم؛ مشددا على أن الأمن السيبرانى لم يعد شأنًا نخبويًا أو محصورًا فى الأوساط التقنية، بل أصبح مسؤولية مجتمعية شاملة، تستوجب نشر الثقافة السيبرانية؛ موضحا أن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تنظم ورش عمل للتوعية بأهمية الأمن السيبرانى وسبل التعامل مع التهديدات السيبرانية للمواطنين وللعاملين بالجهاز الإدارى للدولة، إلى جانب تنفيذ برامج تدريبية متخصصة للطلاب والخريجين فى هذا المجال الحيوى وأحدثها مبادرة "مهارات سيبرانية" التى تستهدف تأهيل ١٠٠٠ طالب جامعى سنوياً لينضموا إلى كوادر الأمن السيبرانى فور تخرجهم؛ مؤكدا أن هناك طلب متنامى على خريجى هذه البرامج حيث يحظى متدربو الأمن السيبرانى بأعلى نسبة توظيف، والتى تصل إلى ١٠٠٪ قبل انتهاء الطلاب من الدورة التدريبية فى بعض الأحيان بسبب تلقيهم عروضاً للتوظيف فى مختلف القطاعات الحيوية.

عبر دمج Microsoft 365 ضمن منصة «فورى بيزنس»..

«فورى» تدعم التحول الرقمى للشركات الصغيرة والمتوسطة مع «مايكروسوفت»

كتب: أسامة محمد

أعلنت شركة فوري، الرائدة فى التكنولوجيا المالية، عن تعاونها مع شركة مايكروسوفت بهدف تسريع عملية التحول الرقمى للشركات الصغيرة والمتوسطة فى مصر من خلال دمج حلول Microsoft ٣٦٥ ضمن مجموعة خدمات منصة "فورى بيزنس".

ويهدف هذا التعاون إلى إحداث نقلة نوعية فى قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير مجموعة شاملة من الحلول الرقمية والمالية التى تعزز الكفاءة وتدعم نمو الأعمال.

ومن خلال الدمج الآمن والفعال بين التكنولوجيا والحلول المالية، يمثل هذا التعاون الاستراتيجى بين فوري، ومايكروسوفت، وكلاى تك نقطة تحول حاسمة فى مسيرة التحول الرقمى للشركات الصغيرة والمتوسطة فى مصر، مما يعزز من بناء بيئة أعمال رقمية شاملة ويعزز مكانة مصر كمركز إقليمى داعم للتحول الرقمى ويساهم فى تحقيق رؤية اقتصادية رقمية مستدامة.

وفى إطار التزامها بتمكين الشركات، تواصل فورى تقديم حلولاً مبتكرة تساهم فى تسهيل تقديم الخدمات المالية للعملاء وتحسين كفاءتها والتغلب على التحديات اليومية. ومن خلال دمج حزمة Microsoft ٣٦٥، يتم تزويد الشركات بأدوات إنتاجية متقدمة، بينما تقدم خدمات فورى المالية حلولاً شاملة ومتكاملة، تشمل إدارة الرواتب بكفاءة، وتوفير حلول التأمين الطبي، وتسهيل إجراء المعاملات الآمنة عبر نقاط البيع، وإدارة التدفقات النقدية بفعالية، فضلاً عن توفير فرص استثمارية واعدة من خلال منصة "فورى يومي"، مما يساهم فى تحقيق النمو المستدام للشركات وتعزيز قدرتها التنافسية فى السوق.

ولتسهيل عملية دمج هذه الحلول، ستقوم مايكروسوفت بتنظيم برامج تدريبية موسعة لفريق مبيعات فورى الذى يضم مندوب، بهدف تزويدهم بالمعرفة الكافية حول حلول Microsoft ٣٦٥ وحزمة Microsoft Copilot مما يمكنهم من تقديم هذه الحلول المتكاملة بكفاءة عالية لعملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة. وفى هذا الإطار ، تتعاون فورى ومايكروسوفت مع شركة كلاى تك، الموزع المعتمد لمايكروسوفت والمتخصصة فى مجال التحول الرقمى للشركات الصغيرة والمتوسطة.

حيث ستتولى كلاى تك عملية البيع وتقديم الدعم الفنى المتخصص للشركات، مما يضمن تطبيقًا سلسًا وفعالًا لهذه الحلول.

وقال المهندس أشرف صبري، الرئيس التنفيذى لشركة فوري: "نلتزم فى فورى بتسريع وتيرة التحول الرقمى وتحقيق الشمول المالى لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة فى مصر. ومن خلال دمج Microsoft ٣٦٥ مع خدماتنا المالية المتطورة، سنقدم حلاً متكاملاً يعزز الكفاءة، ويرفع القدرة التنافسية، ويدعم النمو المستدام لشركائنا من الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث نمكّن هذه الشركات بالأدوات اللازمة للنجاح فى إطار اقتصاد رقمى متطور، مما يعكس التزامنا بالابتكار والتميز."

وقالت ميرنا عارف، المدير العام لشركة مايكروسوفت مصر، قائلة: "نلتزم فى مايكروسوفت بتمكين الشركات عبر تزويدها بأحدث التقنيات التى تواكب الاحتياجات المتغيرة للسوق. ومن خلال تعاوننا مع فوري، نسعى لتعزيز إنتاجية الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين أمنها وكفاءتها. كما نُساهم فى تسريع وتيرة التحول الرقمى ومساعدة هذه الشركات لتكون أكثر مرونة وتنافسية واستعدادًا للمستقبل."

وعلق عادل عبد الحميد، مدير مبيعات حلول الشركاء فى مايكروسوفت مصر، قائلاً: "يعد هذا التعاون ركيزة أساسية لنمو أعمال الشركات الصغيرة والمتوسطة. ومن خلال الدمج بين حلول Microsoft ٣٦٥ وخدمات فورى المالية، نتيح لهذه الشركات حلولاً آمنة بالإضافة إلى المهارات المطلوبة فى مجال الذكاء الاصطناعى والتى ستعمل على تعزيز نمو تلك الشركات ونجاحها فى العصر الرقمي."

وقال إيهاب فتحي، المدير العام لشركة كلاى تك: "تلعب كلاى تك، باعتبارها شركة رائدة فى مجال التحول الرقمي، دورًا محوريًا من أجل ضمان استخدام الحلول التكنولوجية الجديدة بسلاسة. ومن خلال خبرتنا فى التنفيذ والحلول المتكاملة، سنعمل على دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة فى تبنى هذه الحلول الفعالة والاستفادة منها لدفع مسيرتها نحو التحول الرقمي."

وقال شريف أبو شادي، رئيس قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة فى شركة فوري: "تعد الشركات الصغيرة والمتوسطة هى الركيزة الأساسية الداعمة للاقتصاد المصري، ويمنح هذا التعاون الأدوات الضرورية للشركات لتحقيق النجاح فى سوق شديد التنافسية. وتواصل فورى دورها الريادى فى دعم التطور التكنولوجى وتمكين الشركات من خلال تقديم حلول أعمال فعالة ومتكاملة يمكن للشركات الاعتماد عليها للدمج بين الأدوات المالية والإنتاجية، بما يسهم فى تعزيز قدرتها على النمو وتحقيق الكفاءة والنجاح على المدى البعيد."

Orange Business Talks..

منصة لبناء مستقبل رقمى أكثر ذكاءً

كتب: أسامة محمد

أطلقت اورنج بيزنس مبادرتها الجديدة "Orange Business Talks"، وهى منصة تفاعلية لتبادل المعرفة تهدف إلى تحفيز الحوار بين خبراء التكنولوجيا، وقادة الفكر، ورواد التحول الرقمى فى السوق المصري.

Orange Business Talks تمثل مساحة متخصصة لتبادل الرؤى حول أبرز التحديات والحلول فى مجالات مثل الحوسبة السحابية، الأمن السيبراني، الذكاء الاصطناعي، واستراتيجيات تحليل البيانات.

وتهدف المبادرة إلى تثقيف السوق المحيط باورنج مصروشركائها وعملائها، وتعزيز وعيهم بالتقنيات المتقدمة وتطبيقاتها العملية فى مختلف القطاعات.

وقد انطلقت أولى جلسات Orange Business Talks ضمن فعاليات قمة FDC بمشاركة الخبير العالمى فى الأمن السيبرانى Ted Harrington، حيث قدم جلسة متخصصة حول مستقبل أمن المعلومات، مما يعكس جودة المحتوى المعرفى الذى تسعى المبادرة إلى تقديمه.

علق هشام مهران، نائب الرئيس التنفيذى لشركة اورنج مصر لقطاع الأعمال، قائلاً: "من خلال Orange Business Talks ،نؤسس لحوار بنّاء مع قطاع الاعمال، يجمع بين الفكر والخبرة، ويساهم فى بناء مجتمع أكثر وعياً واستعداداً لمتطلبات المستقبل الرقمي. هذه المبادرة تأتى ضمن جهودنا المستمرة لتقديم قيمة مضافة حقيقية لعملائنا وشركائنا من خلال نقل المعرفة وتوفير منصة مفتوحة لتبادل الأفكار."

وأضاف "فى اورنج نؤمن بأن تبادل المعرفة والتجارب هو الطريق نحو بناء مؤسسات أكثر مرونة وابتكاراً. من خلال Orange Business Talk، نمنح قادة القطاع منصة حقيقية لتبادل الرؤى وتحويل الأفكار إلى واقع ملموس يخدم مستقبل الأعمال.

تؤكد هذه المبادرة على الدور المحورى الذى تلعبه Orange Business فى دعم التحول الرقمى داخل السوق المصري، وتعزيز مكانة اورنج كشريك تكنولوجى موثوق وقادر على قيادة التغيير.

لمعرفة المزيد حول جلسات Orange Business Talks القادمة وطرق المشاركة، يرجى متابعة منصات اورنج مصر الرسمية.

رفع الأسعار لتعويض جزء من تكلفة الرسوم..

«ترامب» يفصل شبكة الأرباح عن «أبل»

كتبت- دعاء سيد

أشعل الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب فتيل الحرب التجارية بفرض رسوم جمركية باهظة على شركاء الولايات المتحدة التجاريين.

وفى ظل توتر الأجواء التجارية، بدأت الشركات الأمريكية تجنى ثمار قررات ترامب غير المدروسة، لتجد نفسها مجبرة على رفع أسعار منتجاتها وتقليص توقعاتها المالية.

ومنذ أيام، قال تيم كوك، الرئيس التنفيذى لشركة «أبل»، إن الرسوم الجمركية الأميركية المُخطط لها على الواردات الأجنبية ستضيف ٩٠٠ مليون دولار، إلى التكاليف فى الفترة الحالية.

وبالرغم من ذلك، أعلنت شركة «أبل» تحقيق إيرادات بقيمة ٩٥,٤ مليار دولار فى الربع الثانى من عامها المالى المنتهى فى ٣١ مارس الماضي، بارتفع ٥٪ على أساس سنوي.

وخالفت هذه الإيرادات التوقعات، حيث عادت «أبل» كأكبر شركات العالم من حيث القيمة السوقية بـ ٣,٢٠ تريليون دولار.

ومع ذلك، كانت مبيعات الشركة فى الصين فى الربع الثانى من العام أضعف مما توقعه المحللون، حيث انخفضت المبيعات بنسبة ٢,٣٪ لتصل إلى ١٦ مليار دولار فى الربع المالى الثاني، على عكس التقديرات التى توقعت أن تكون الإيرادات بـ ١٦,٨ مليار دولار.

ويأتى ذلك فى ظل تراجع مكانة «أبل» فى الصين فى ظل الرسوم الجمركية الجديدة التى أعلن عنها ترامب خلال العام الحالى والتى تمثل تحديًا جديدًا لشركة أبل التى تعتمد على الصين كمركز تصنيع رئيسى لهواتف آيفون.

وكانت قد وصلت الرسوم الجمركية التى أعلن عنها ترامب على الواردات من الصين إلى ١٤٥٪.

والجدير بالذكر أن «أبل» تتحمل تكلفة الزيادة التى تفرضها الرسوم الجمركية بدلًا من عملائها، لذا من المتوقع أن ترتفع الأسعار مستقبلًا.

وتحاول الشركة الأمريكية جاهدة تنويع عمليات التصنيع خارج الصين بوتيرة سريعة، حيث تعمل على توسيع نطاق عمليات الإنتاج فى الهند وفيتنام.

ورأى المحللون أن رفع الأسعار قد يكون الخيار الأقرب لتعويض هذا الأثر المالي، رغم مخاطره على مبيعات الشركة، لا سيما فى ظل تراجع القدرة الشرائية لدى المستهلكين فى الأسواق العالمية.

ومن جانبه، قال المحلل فى شركة ريموند جيمس المالية المحدودة، سرينى باجوري، إن السيناريو الأساسى هو أن ترفع أبل الأسعار لتعويض جزء من تكلفة الرسوم، وهو ما يتوافق مع التوقعات فى وول ستريت بشأن سعى «أبل» لحماية هوامش ربحها التاريخية.

وبالاضافة لذلك، حذر المحلل بن رايتزس من شركة «ميليوس ريسيرش: من تضاعف الرسوم، وبخاصة فى حال فرض ضرائب جديدة على قطاعات مثل أشباه الموصلات.

وكانت قد أثرت هذه المخاوف على أداء سهم «أبل»، الذى تراجع بنسبة ٤٪ بعد إعلان الأرباح، ثم هبط ٣٪ إضافية بعد تقارير عن أن طراز هاتف «آيفون» الجديد قد يتضمن تنازلات مثل تقليل عمر البطارية.

يشار إلى أن آبل خسرت أكثر من ٣٥٠ مليار دولار من قيمتها السوقية منذ إعلان الرئيس الأميركى السابق، دونالد ترامب، عن رسوم جمركية جديدة فى أبريل الماضي.

وفى ٢ أبريل ٢٠٢٥، رفعت إدارة ترامب إجمالى التعريفات الجمركية على الواردات من الصين إلى ٥٤٪، مع تعهد الحكومة الصينية بالرد. فى ٩ أبريل ٢٠٢٥، أعلنت الحكومة الصينية رفع الرسوم الجمركية على السلع الأمريكية لتصل إلى ٨٤٪، وذلك ردًا على الإجراءات الجمركية الشاملة التى وصفها الجانب الصينى بـ«المضادة».

AL BORSAGIA

Your Weekly Financial English Newspaper

8

11- 5 -2025
NO.360

www.alborsagia.news

https://www.facebook.com/alborsagia

ربح 54.5 مليون يورو من صفقات الرعاية وحقوق الصورة..

محمد صلاح «حريف بيزنس» خارج الملعب

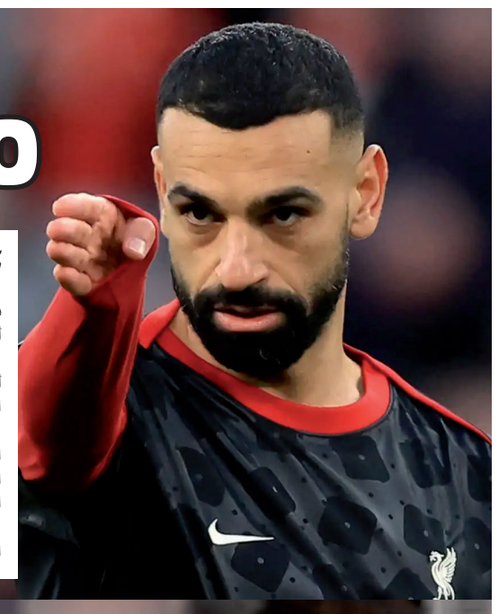

كتب- عادل حسن:

طرح نادى ليفربول الإنجليزى قميص نجمه محمد صلاح للبيع فى مزاد والذى وصل سعره إلى ما يقرب من ٢٠ ألف دولار أميركى «١٠ مليون جنيه مصري».

بالإضافة إلى قميص صلاح، ستتاح لمشجعى ليفربول فى جميع أنحاء العالم فرصة الحصول أيضا على القمصان الموقعة للاعبين الذين تواجدوا فى إحدى أكثر المباريات شهرة فى تاريخ النادي.

فبعد فوز «الريدز» ٥-١ على توتنهام فى «أنفيلد» وهو الانتصار الذى منح ليفربول لقب الدورى الإنجليزى الممتاز تم طرح قمصان العديد من اللاعبين الأساسيين الذين شاركوا فى مباراة حسم اللقب للبيع فى مزاد.

ويعد قميص الدولى المصرى محمد صلاح الموقع منه بعد فوز النادى بالدوري، أشهر القمصان المعروضة فى المزاد، وجذب قميصه عروضا بقيمة ١٧ ألف دولار أميركي، وهو الرقم الأعلى بين نجوم ليفربول، مقابل ٩ آلاف دولار أميركي، وذات الرقم تقريبا مقابل قميص فان دايك.

ويتواجد محمد صلاح نجم منتخب مصر ونادى ليفربول ضمن قائمة الرياضيين الأعلى أجرا فى العالم، وفقاً لموقع lentedesportiva العالمى.

وحل محمد صلاح فى المركز الـ٣٨ حيث يتقاضى أجراً سنويًا يصل إلى ٤٤,٤٨٩ مليون جنيه إسترليني، حيث يبلغ راتبه السنوى فى ليفربول نحو ٣٥,٣٣٠ مليون جنيه إسترلينى بجانب ٩ ملايين جنيه إسترلينى من عقوده مع شركات الرعاية.

وقاد النجم المصرى محمد صلاح فريق ليفربول لاعتلاء منصة التتويج ببطولة الدورى الإنجليزى الممتاز «البريميرليج» للمرة الـ٢٠ فى تاريخه، ليعادل رقم مانشستر يونايتد القياسى بعدد مرات التتويج باللقب، فى موسم حافل بغزارة الأهداف وتحقيق الأرقام القياسية، قد يتوج على أثره بالعديد من الجوائز الفردية خلال الأسابيع والأشهر القليلة المقبلة.

ويتصدر محمد صلاح قائمة هدافى الدورى الإنجليزى الممتاز برصيد ٢٨ هدفًا، متفوقًا بفارق ٦ أهداف على ألكسندر إيزاك لاعب نيوكاسل يونايتد، و٧ أهداف على هالاند مهاجم مانشستر سيتي.

ويجنى المصرى محمد صلاح نجم ليفربول أرباحا هائلة خارج حدود الملعب بعيدا عن راتبه الذى يتقاضاه مع متصدر الدورى الإنجليزي.

وأكدت صحيفة «ذا صن» البريطانية أن صلاح كسب خلال العام الحالى ما يقرب من ٣٧ مليون جنيه إسترلينى (٥٤,٥ مليون يورو) من صفقات الرعاية وحقوق الصورة.

وذكرت أن شركة حقوق الصور الخاصة بالنجم المصرى سجّلت أصولا بقيمة ٣٦,٧ مليون جنيه إسترليني، بزيادة قدرها ٣,٣ ملايين عن العام السابق.

وأوضحت أن صلاح يربح ٢٧٥ ألف جنيه إسترلينى شهريا إضافية على الراتب الذى يتقاضاه من ليفربول.

وأسّس صلاح البالغ من العمر ٣٢ عاما شركته الخاصة «Salah UK Commercial Ltd» عام ٢٠١٤ أثناء وجوده فى نادى تشلسي.

ويرتبط صلاح بعقود إعلانية وتجارية «مربحة» مع علامات تجارية كبرى أبرزها شركة أديداس المتخصصة فى المستلزمات الرياضية، وبيبسى للمشروبات الغازية، وفودافون وأوبو للهواتف المحمولة.

8 فنانين فى قفص الزوجية..

موسم أفراح النجوم 2025

كتبت- ليلى أنور:

شهدت الساحة الفنية منذ بداية ٢٠٢٥ العديد من حفلات الزفاف لفنانين وفنانات، النسبة الأغلب بينهم كانوا الأشهر فى دنيا العزوبية.

مى فاروق

وكانت البداية فى الأسبوع الأول لعام ٢٠٢٥ بزفاف المطربة مى فارق والفنان محمد العمروسى فى حفل كبير أقيم بأحد الفنادق المطلة على النيل وجاء الزفاف بعد خطوبة استمرت عام.

مصطفى شعبان

وأعلن الفنان مصطفى شعبان زواجه من هدى الناظر، مديرة أعمال الفنان عمرو دياب السابقة. وهو الزواج الذى اثار حوله العديد من علامات الاستفهام، حيث كان مصطفى شعبان الفنان الأشهر فى عالم العزوبية بين أهل الفن، كما أن الإعلان عن هذا الزواج جاء متأخرا عامًا كاملاً عن توقيت الزواج الحقيقي.

سارة درزاوي

واحتلت نجمة مسرح مصر الفنانة «سارة درزاوي» الترند الفن بالإعلان عن موعد زفافها بعد فترة خطوبة تعدت ٤ سنوات من شاب خارج الوسط الفني، حيث قررت نجمة مسرح مصر أن يكون عام ٢٠٢٥ هو نهاية فترة الخطولة ودخول قفص الزوجية ، وأقيم حفل الزفاف فى قلعة صلاح الدين.

نسرين طافش

وأثارت الفنانة التونسية «نسرين طافش» الجدل بإعلان مفاجئ عن زواجها خلال لقاء أجرته مع الإعلامية بوسى شلبى على هامش حفل Joy Awards قائلة: "اتجوزت رجل أعمال مصرى مش من الوسط الفنى ولسه جاية من شهر العسل على هنا على طول"، وكان رد الفعل على هذا الخبر مبهج لها ولزوجها حيث تهافتت التهانى من جمهورها عبر وسائل التواصل

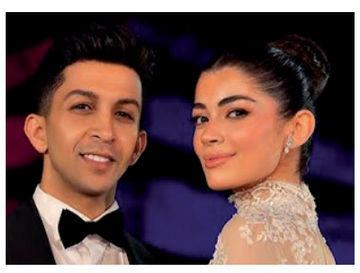

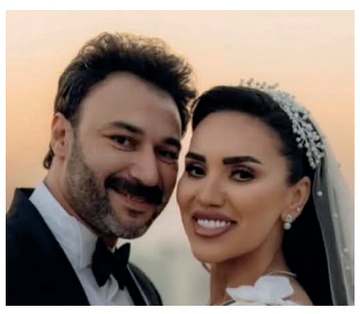

الاجتماعى متمنين لها حياة زوجية هادئة .

أروى جودة

وعلى طريقتها الخاصة كشفت الفنانة «أروى جودة»، عن زفافها من خلال نشر مجموعة من الصور الرومانسية التى جمعتها بزوجها رجل الأعمال الإيطالى الفرنسى جون باتيست، فى جلسة تصوير خاصة، وظهرت فيها بإطلالة رائعة بسيط بفستان الزفاف، وتألق زوجها ببدلة رسمية، واكتفت بهذا الشكل من الاعلان عن الزواج والذى رأى البعض أنه الأرق وسط أهل الفن .

أحمد جمال

وتوالت الأفراح بين أهل الفن فى ٢٠٢٥ حيث احتفل المطرب أحمد جمال بخطوبته على فرح الموجى فى أجواء عائلية واقتصر الاحتفال على الأهل والأقارب .

ليلى زاهر وهشام جمال

وجاء حفل زفاف الفنانة ليلى أحمد زاهر، والمنتج هشام جمال، من اكثر أفراح أهل الفن شهرة فى ٢٠٢٥، حيث ظل حديث مواقع التواصل الاجتماعى عدة أيام بسبب إجواء الحفل الذى أقيم فى منطقة هرم سقارة، وشهد حضور نجوم الفن، وغناء المطرب الإماراتى حسين الجسمى أغنية خاصة للعروس.

رنا رئيس

وأخيرًا حفل زفاف الفنانة رنا رئيس، والذى تحول إلى مادة للمقارنة بينه وبين فرح «ليلى زاهر»، حيث ظهرت رنا رئيس بإطلالة لاتقل جمال وأناقة عن «ليلى زاهر»، وتحولت المقارنة بين الحفلين ترند حفلات الزفاف .